2411 ر

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SD/1999/5
31 August 1999
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
2000

التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدي العربي

إعداد

عاطف عبد الله قبرصي

سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (١٠)

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٠

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

00-0041

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	١
أولاً- استباق التغير العالمي: نماذج، توقعات، وسياسات	٦
ألف- أعظم قوة تكنولوجية ماحقة تواجدت حتى الآن: تأثير تقنيات الكمبيوتر والمعلومات	١٠
باء- تدويل الإنتاج والتجارة والعمل	١٤
جيم- التمويل العالمي	١٦
دال- الأزمة الآسيوية ودور الدولة	١٧
هاء- الدولة، الانفتاح الاقتصادي، توزيع الدخل والبرامج الإجتماعية.....	٢٣
واو- الاقتصاد الرقمي والسياسة الرقمية	٢٥
زاي- نموذج التنمية البشرية	٢٦
ثانياً- الاقتصاد والمجتمع العربيين في الألفية الثالثة.....	٣٠
ألف- المشاكل البنيوية للاقتصاد العربي.....	٣٠
الرسم البياني ١- الإنتاجية الكاملة للعناصر	٣٦
باء- التحديات الاقتصادية الاجتماعية العربية.....	٣٩
الرسم البياني ٢- الفرق في نمو الدخل الفردي	٤٦

قائمة الجداول

١- المؤشرات الأساسية وفقاً لمنطقة.....	٤٨
١-١- المؤشرات الأساسية وفقاً للبلد.....	٤٩
٢- التزايد والتطلعات السكانية وفقاً للمنطقة.....	٥٠
٣- الصحة والتغذية وفقاً للمنطقة.....	٥١
٤- التعليم وفقاً للمنطقة	٥٢
٤-١- معدل سنوات التعليم المتوسطة وفقاً للمنطقة، ١٩٨٥	٥٣
٤-٢- معدل سنوات التعليم المتوسطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥٣
٥- بنية الإنتاج وفقاً للبلد	٥٤
٦- بنية التصنيع وفقاً للمنطقة	٥٥
٧- بنية التصنيع وفقاً للبلد	٥٦

مقدمة

على مشارف العام ٢٠٠٠، كثرت التخمينات والتكهّنات بشان ما يجدر بالعالم وبالعرب ان يتوقعوه وأن يفعلوه. وأصبحنا ندرق في تنبّوات مبالغ فيها أعلنت نهاية كل ظاهرة أو مؤسسة تقريباً من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. من فوكوياما (١٩٩٢) "نهاية التاريخ"[١]، إلى كرامز (١٩٨٧) "نهاية الديموقراطية"[٢] ، إلى اومي (١٩٩٥) "نهاية الدولة الأمة "[٣]، إلى ريفكنز (١٩٩٥) "نهاية العمل"[٤]، إلى مارسدن (١٩٨٦) "نهاية الإنسان الاقتصادي"[٥]، إلى شترومان (١٩٩٣) "نهاية المذاهب الفكرية"[٦]، إلى ستافورد (١٩٨١) "نهاية النمو"[٧]، إلى فاغنر (١٩٧٦) وبوستمان (١٩٩٥) "نهاية التعليم"[٨] وهانتنغتون (١٩٩٦) "صراع الحضارات"[٩].

بالطبع، نحن ندرك مذ الآن أن هذه التنبّوات خاطئة لا بل ان بعضها خبيث ولا يستند إلى أي أساس علمي. فلا "العالم الجديد" ولا "نهاية التاريخ" ولا "نهاية العمل" ولا "نهاية الديموقراطية" ولا حتى "صراع الحضارات" قد حصل، سلباً أو إيجاباً[١٠]. ولكن، حصلت تغيّرات مهمّة في المرتكزات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية. فالتقنيات الجديدة للكمبيوتر والمعلومات (ICT) تعيد تصميم أساليب حياة الناس وعملهم وتعاملهم في ما بينهم. انها تخترق وجوه العمل والحياة كلها. لقد أوجدت الاوتوسترادات الإلكترونية من الكابلات الليفية الضوئية العريضة وقنوات الأقمار الصناعية، شبكات اتصال رقمي عالية السرعة تؤمّن للحكومة ومراكز العمل والمستعملين في المنازل طريقة تفاعلية وفورية للوصول إلى الخدمات والمنتجات والمعلومات داخل البلدان وخارجها بكلفة تتدنى كثيراً عما كانت عليه في السابق. ان الحكومات في وضع "التراجع" مما يترك مجالاً سياسياً واقتصادياً أوسع للسوق وللقطاع الخاص. لقد أحدث تفكيك النظام السوفياتي حسّاً من الانتصار في الرأسمالية ومروّجيها. فمن دواعي السخرية، ان الرأسمالية باتت ترتكز على التنافس من دون منافسين[١١]. فقد امتزجت الإيديولوجية والتكنولوجيا لتفكيك الحدود والحواجز الوطنية. ليست هذه التغيّرات على وشك ان تتوقف بل بالعكس، هي تزداد زخماً. أنها تشكّل جزءاً من عملية تعرف باسم العولمة، أصبحت فيها الحدود وتصوّر المسافة مستقلين عن المكان والزمان.

من المؤكد الآن أن المحيط الاقتصادي الدولي الذي سيواجهه العرب في الألفية المقبلة سيكون مختلفاً تماماً عن عالم الثمانينات، وحتى في التسعينات. فالمنافسة الدولية تتكثّف والمكان والزمان يضغطان بشكل تراكمي وقاعدة النجاح الاقتصادي آخذة في التغيّر. ان إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية الضخمة تعزّز الإنجازات التكنولوجية المفاجئة. لقد أدت جولات رفع القيود المتتالية عن التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) والمنظمة العالمية للتجارة (WTO) التي أنشئت مؤخراً، والاستثمارات عبر الحدود وخلل التنظيم المالي الدولي، أدّت كلها إلى تغيّرات جذرية ومهمة في التجارة العالمية والموارد المالية والاستثمار وإلى تعاظم دور الشركات العابرة للقارات. فتكتلات التبادل التجاري الإقليمية التي تسيطر عليها الولايات

المتحدة واليابان والوحدة الأوروبية تتوسّع وتوحّد أسواقها وافضلياتها التنافسية. أما البلدان المصنعة حديثاً مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وغيرها الكثير، التي كانت تزيد الضغوطات التنافسية حتى زمن حديث جداً في صناعات عديدة وتضرب مثلاً قوياً يحتذي به الآخرون، فقد عانت من نكسة خطرة وهي الآن غارقة في الديون وفي دورات اقتصادية تراجعية. وتستمر الديون العالقة لبلدان العالم الثالث (ما يزيد اليوم عن ٢ر٣ تريليون دولار أميركي) في إعاقة الكثير من الدول النامية واستنزاف قدراتها على النمو وعلى تأمين الحاجات الأساسية المتزايدة لشعوبها. إضافة إلى ذلك، تزداد الفروقات في المداخيل والثروات بوتيرة خطرة ضمن البلدان وفي ما بينها، فالفقير يزداد فقراً والثري يزداد ثراء. كما تعرّضت المكتسبات الاجتماعية التي كلفت اليد العاملة عقوداً من النضال لانتزاعها من طبقة الرأسماليين، للتآكل والضياع، أما شبكات الأمان الاجتماعي فقد تم تمزيقها أو تحجيمها.

في هذا السياق، أمست وتيرة التغيّرات التكنولوجية في بداية التسعينات أكثر سرعة وزادت قيمة وأهمية صناعات الأبحاث والتنمية والصناعات المرتكزة على المعرفة كقاعدة للتنافس في الأسواق العالمية. فتقنيات الكمبيوتر والمعلومات الجديدة تغيّر طبيعة النشاط الاقتصادي ووتيرته ومكانه. كما انها توجد منتجات وأسواقاً ومؤسسات وقيماً جديدة، يسهل الحصول عليها بشكل واسع وهي زهيدة الثمن نسبياً لكنّها تتغيّر بوتيرة سريعة جداً. هذا وحلّت برامج Software محل Hardware بصفتها المكوّن الأساسي في تحسين الفعالية وتحقيق الأفضلية التنافسية. وأخذت المواد المتطوّرة مكان الموارد الطبيعية كبدائل مما أدى إلى انخفاض كبير جداً في كثافة الموارد في المنتجات. فقد تضاعف إنتاج اليابان الصناعي ثلاث مرات تقريباً بين العامين ١٩٦٥ و ١٩٨٥، في حين أن استهلاك الطاقة والمواد الخام بقي ثابتاً دون تغير يذكر.

فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، فقد حلت، ممزوجة مع الذكاء البشري، محل الرأسمال الطبيعي كعامل أساسي في الإنتاج. في عهد صناعات المقدرة العقلية المصنوعة بشرياً، اصبح التمييز بين العمل ورأس المال غير واضح. فالمهارات والمعرفة والرأسمال البشري يمكن خلقهما بواسطة أموال الاستثمار نفسها التي تخلق الرأسمال الطبيعي. وما زالت اليد العاملة غير المؤهلة علمياً موجودة، لكن أهميتها تتناقص أكثر فأكثر في عملية الإنتاج، ويمكن، في كل الأحوال، الحصول عليها بسعر زهيد من مجموعات كبيرة من العمال العاطلين عن العمل أو المستخدمين بما دون المؤهلات المتوفرة لديهم في أنحاء الكرة الأرضية[١٢]. وقد أصبحت المعرفة والمهارات اليوم مصدراً وحيداً للأفضلية المقارنة التي يمكن الحفاظ عليها. "سيليكون فالي" في كاليفورنيا و"بانغالور" في الهند، وبوسطن روت ١٢٨، موجودة حيث هي، لسبب بسيط وهو أن المقدرة العقلية موجودة هناك[١٣]. وصار النجاح والفشل في هذا العالم منوطاً اكثر فأكثر بقدرة البلد على القيام بانتقال ناجح إلى صناعات المستقبل ذات المقدرة العقلية البشرية، وليس بحجم أي نشاط أو قطاع أو موازنة استثمار محدّدة.

حتى مع "الثورة" في وسائل النقل والاتصال والمعلومات والتقدّم المهم في رفع القيود عن التجارة والاستثمار، ما زالت الاقتصاديات الوطنية منعزلة بشكل ملموس[١٤]. يقول فبول كروغمان (١٩٩٤) ان الحكومات ليست مقيّدة بالعولمة الاقتصادية بقدر ما يعتقد. فما زالت الحكومات تحتفظ باستقلالية مهمة في ضبط اقتصادياتها وتصميم برامجها الاجتماعية وتطبيقها، والمحافظة على المؤسسات والقيم التي تختلف عنها في البلدان المرتبطة معها بعلاقات تجارية[١٥]. وهو يشدّد على انه من المعروف نادراً، لا بل من المروّع، ان التجارة العالمية، بصفتها جزءاً من الإنتاج العالمي، لم تستعد مستواها للعام ١٩١٣ إلا في العام ١٩٧٠ تقريباً. فضلاً عن ذلك، كان دفق الرساميل الدولية الصافي يشكّل حصة اكبر بكثير من المدّخرات العالمية في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، حتى في مرحلة فورة "شوء السوق" في أواسط التسعينات. وفي نظره، ليست أوجه التقدّم التكنولوجي الأخيرة في تقنيات لكمبيوتر والمعلومات اكثر أهمية ولا اكثر عظمة من اختراع المحرك البخاري أو الكهربائي أو الطائرات النفاثة. ويضيف قائلاً: "طبعاً، كل من يفكر في الأمر يدرك أنه مع كل وضعنا الهستيري الحالي، كانت الهجرة العالمية أوسع نطاقاً في فترة بناء تمثال الحرية لاستقبال المهاجرين، منها في أي فترة تلتها"[١٦]. وفي خضم وجهات نظر متنوعة، يطرح السؤال التالي: هل العولمة مجرد كلمة طنّانة محيّرة يبالغ كثيراً في تأثيراتها، أم انها مصدر للنمو والازدهار الاقتصاديين الذي يتمتّع بتأثيرات حقيقية، مترنحة، ولكن ضرورية؟

لا يمكن أن تكون هذه مناظرة أكاديمية فحسب. فمستقبل الكثير من البلدان والمناطق يتمايل في كفتي الميزان. وعلى صانعي السياسات أن يقوموا بخيارات سريعة وصعبة. ولا بد لهذه الخيارات من ان ترتكز على وقائع حقيقية وليس على الأوهام. من الصعب فعلاً أن نراجع الوقائع التاريخية العديدة والحجج المنطقية التي ينظّمها المناظرون لدعم مواقفهم. لكنه من الواضح أن المواضيع معقدة وانه ما من خيارات كثيرة ثابتة وطاغية حتى الآن.

في تخمين مقارن للاقتصاد العالمي وقدرات الدول والمجتمعات على التكيف مع تغيراته المستمرة، يلاحظ المؤرّخ الأميركي بول كينيدي انه "اكثر من أي منطقة نامية أخرى"، تبقى بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا (المشتملة بشكل أساسي على البلدان العربية كافة) الأقل استعداداً لمواجهة تحديات القرن المقبل[١٧]. فالعديد من نقاط الضعف الهيكلية الأساسية في الاقتصاد العربي يعيق قدرته على التأقلم مع التغيّر العالمي، ومواجهة تحديات "السلام" وحماية نفسه من التغيرات المعاكسة والسريعة في المحيط الاقتصادي الدولي. على العموم، ما زالت اقتصاديات الدول العربية "في مرحلة دخول متدنّية جداً إلى عصر المعلومات"[١٨]. في السبعينات والثمانينات، كان "نجاح" الاقتصاد العربي يرتكز على استمداد ريع هائل من صادرات النفط التي اخفت مشاكل هيكلية كثيرة وسمحت للعرب بأن ينتقلوا إلى التسعينات بدون أن يضطروا إلى إعادة هيكلة اقتصادياتهم أو إصلاحها بهدف تحسين الإنتاجية. فالحقائق الاقتصادية القاسية في الألفية الجديدة لا تترك أي خيار أمام العرب إلا التأقلم والتكيّف والكفاح ومواجهة تحديات اقتصاد معولم أو ان يسبقهم قطار التقدم والتغيير.

قليلة هي مناطق العالم التي ترتبط ثرواتها وسبل عيشها ومصيرها ارتباطاً وثيقاً بالموارد الطبيعية كما يرتبط بها العالم العربي. وربما تكون هذه التبعية الكبيرة للرأسمال الطبيعي والموارد غير القابلة للتجدد في جوهر ضائقة الاقتصاد العربي. موردان طبيعيان أساسيان- النفط والماء - يبرّران ويفسّران كل البنية الاقتصادية والأداء والآفاق والمشاكل كلها تقريباً في المنطقة.

تتبلور الثوابت البيئية والاقتصادية التي يتمحور ضمنها مستقبل الاقتصاد العربي في طريقة تفاعل ندرة الماء ووفرة النفط في المنطقة. فالآليات والطرق التي يتفاعل من خلالها هذان المواردان، ويحددان الأحداث في المنطقة، هي آليات وطرق معقدة ومتشابكة فعلاً. فهي تشتمل على عوامل واعتبارات اقتصادية وجغرافية سياسية وديموغرافية وبيئية وتكنولوجية. في حين انه من الصعب حلّ هذه الظاهرة المعقدة وفكّ تركيبتها، فمن الواضح أن كلاً من هذه العوامل يتمتع بتأثير منفصل وواضح على واقع المنطقة.

لكن مستقبل الاقتصاد العربي في الألفية الثالثة سيكون منوطاً بقدرته على معالجة المشاكل الهيكلية، والتخفيف من الاعتماد على مصادر دخل غير متجددة واستباق التغيّر العالمي والاستفادة منه، والتخفيف من وطأة النقص في المياه، وإدارة احتياطي النفط وأسعاره وإنتاجه إدارة فعلية، والحصول على حصص من عملية "السلام" وتحضير نفسه لاقتناص فرص جديدة تؤمّنها المعلومات "والاقتصاد الرقمي". وفي الوقت عينه، يجب على العرب أن يكونوا قادرين على حماية اقتصادياتهم ومجتمعاتهم من النتائج السلبية العديدة للعولمة. كما ان هذا المستقبل سيكون منوطاً بشكل حاسم بمدى قدرة العرب على خلق تحرك جماعي فاعل لمواجهة هذه التحديات وعلى كيفية تجاوب حكوماتهم ورجال أعمالهم ومستثمريهم وعمالهم وجماعاتهم مع التحديات التي تواجهها.

ثمة حاجة ملحة لإقامة اتفاق واسع النطاق بين العرب حول ما يتطلبه الأمر لتحديد موقعهم في الاقتصاد العالمي. فهم بحاجة إلى صياغة أهداف واحدة وإلى نظرة مشتركة تساعدهم على زيادة إنتاجية نشاطاتهم الاقتصادية، وتحسين ميزاتهم التنافسية في العالم، وإنشاء بنى فعالة ومؤسسات شفافة، ورفع المستوى المعيشي العام لدى عامة الشعب، وحماية قيمه وتميزه. ان التحرك الفردي للدولة ضروري لكنه غير كاف، قياساً إلى اتساع السوق العالمية، والتكتلات التجارية الهائلة الحجم، والشركات المتعددة الجنسية العملاقة، والتعلق بالإيديولوجيات، والمصالح المسيطرة القوية لنفوذ الدولة الطاغي والأحادي القطب الذي تتمتّع به الولايات المتحدة.

ان الاستهداف الأساسي لهذه الدراسة يتمحور حول حاجة العرب إلى سياسة اقتصادية جماعية، متعاونة ومبتكرة كجزء من جدول أعمال تجديد اقتصادي واجتماعي أوسع نطاقاً للألفية الجديدة. هذا المجهود لا يقوم على وضع نقاط أولية لبرنامج عمل مفصّل للاقتصاد، ولا يقوم أيضاً على وضع منظومة من البرامج الحكومية الباهظة الكلفة أو من الأحلام والبدع غير المضمونة. انه يقوم بالأحرى على تأمين إطار للتفاهم واستراتيجية موحدة تمكّن كل شرائح المجتمع من العمل فعلياً

كشركاء. فالمخططات العظيمة والبرامج الحكومية الواسعة وغير المنسّقة لم تعطِ الثمار التي كان يفترض بها أن تعطيها في المنطقة العربية. بالرغم من أن برامج العمل هذه والمخططات العظيمة كانت ضرورية في المراحل الأولى للتنمية العربية، إلا أنها لم تعد الآن قابلة للتطبيق. فالتنمية المستدامة عملية معقدة جداً وليس بمقدور أي قطاع أو مخطط ان ينفرد بتنفيذها.

إن الحاجة إلى إطار اجتماعي – اقتصادي جديد تفترضها العوامل الخمسة الأساسية التالية:

(أ) استشراف التغير في المحيط الاقتصادي العالمي والاستفادة منه؛
(ب) تخطي المشاكل الهيكلية الحادة في الاقتصاد العربي؛
(ج) خلق أفضليات تنافسية جديدة؛
(د) إنشاء تكتلات واسعة في المجالات الاستراتيجية؛
(هـ) ارتكاز التنمية المستدامة على التنمية البشرية، وعلى دخول منظّم إلى الاقتصاد الجديد من خلال تحسين القدرات التحويلية للدولة والاستراتيجيات العربية المشتركة.

أولاً- استباق التغير العالمي: نماذج، توقعات، وسياسات

مما لا شك فيه ان العولمة تأخذ مساراً شديد التركيب والتعقيد بحيث تغدو أية محاولة لقراءتها بأفكار تبسيطية وتراكيب نظرية وايديولوجية مجردة، هي محاولة مبتورة وعاجزة عن تحقيق وظيفتها. هذا الأمر لا يعني إطلاقاً الانتقاص من قيمة بعض المحاولات الجادة للإضاءة على بعض مظاهر العولمة وتجلياتها خاصة وانها تغطي مساحة واسعة من الحقول والاختصاصات والأنشطة. غير ان امتزاج البعض من هذه المحاولات بثقافات وايديولوجيات خاصة أدى إلى الخروج بتعميمات وخلاصات مفادها ان العولمة ذات أبعاد تدميرية تماما"، أو نقيض ذلك باعتبارها الأمثل للارتقاء والتقدم، أو إنكار وجودها.

ولكن، ثمة أربع وجهات نظر نظرية مختلفة حول ظاهرة العولمة وحول ما يحدد ملامح الألفية الجديدة. تأتي كل وجهة نظر مع توقعاتها الخاصة وبلورة سياساتها الاقتصادية المفضلة. يشير متّبعو مذهب الشمبيتيرية (Shumpeter) الجديدة إلى التغيرات التكنولوجية، اما متّبعو مذهب الكينزية الجديدة او المنظمون فيشيرون إلى انحلال التنظيم وإلى تراجع الدولة عن إدارة التغيّر الاقتصادي، وأما متّبعو مذهب المؤسساتية الجديدة أو الماركسية الجديدة فيشيرون بدورهم إلى التناقض بين البنى التكنولوجية التحتية والبنى المؤسساتية الفوقية، في حين ان مؤيدي التخصص المرن يشيرون إلى عامل التجزئة الجغرافية[١٩] .

يحلّل متّبعو مذهب الشمبيتيرية الجديدة الملامح العامة للاقتصاد المستقبلي والتقسيم الصناعي بالنسبة إلى تجديدات تسيّرها التكنولوجيا. وينظرون إلى العالم الحالي والبنى الرأسمالية المستقبلية على أنها كثافة في المعرفة، ممحورة حول تقنيات الكمبيوتر والمعلومات، ومهتمة باقتصاديات الأهداف اكثر منها باقتصاديات الحجم. ونوع السياسات الاقتصادية المفضلة من وجهة النظر هذه هو استراتيجيات التدريب على جانب العرض، والتعليم وتحسين المهارات، والتعرّف إلى التقنيات الناشئة وتشجيع نشرها. وهذه المقاربة أقرب إلى الاتجاه الغربي السائد اليوم في رسم معالم هذه السياسات. فيمكن للمرء أن يتبيّن فوراً تأثير وجهة النظر هذه في الاهتمام الواسع الانتشار باستراتيجيات التجديد، ومحاولات إقامة أقطاب تكنولوجية، ومراكز امتياز، وتعاون بين الشركات والجامعات، وتمجيد رجال الأعمال والإصرار على مناخات تشجع التجديد وعلى المنافسة المحرّرة والتفضيلات المتحيزة للسوق.

المنظمون متّبعو مذهب الكينزية الجديدة ينظرون إلى الأنظمة الصناعية على أنها جزء من أنظمة وأساليب أوسع نطاقاً للتراكم و " النماذج الاجتماعية "، حيث تُطّمَر فيها الأنظمة الاقتصادية في إطارات مؤسساتية تنظّم السلوك الاقتصادي. ليس ظهور العولمة نتيجة لقوى تكنولوجية لا يمكن تفاديها، بل انه بالأحرى، نتيجة القرارات والخيارات السياسية. فأزمة العولمة ملازمة لانفصال

التراكم الفوردي (نسبة إلى الصناعي الأميركي هنري فورد) (إنتاج على نطاق واسع واستهلاك جماهيري) عن التنظيم الكينزي (المرتكز على برامج المساعدة الاجتماعية وإدارة الطلب). ان حلّ هذه الأزمة يتطلب إعادة ناجحة عن طريق جمع العنصرين معاً. عندئذ فقط، يمكن أن يعود النمو الذي يمكن الحفاظ عليه. وعلى الدولة أن تنظم السوق لتصحيح حالات الفشل فيه وعليها أيضا أن تؤمّن التوازن الاقتصادي الكلي بين العرض والطلب بمستويات عمالة معقولة.

يشير التنظيميون إلى مجموعة واسعة من السيناريوهات والميول، بما فيها الأتمتة والتسريح وتصنيع الخدمات والاستقطاب لاجتماعي واذكاء التحوّل نحو النزعة الفردية وإضعاف النقابات وإنشاء اتفاقات اندماج جديدة واسيطرة المطلقة للشركات المتعددة الجنسيات. أما النتيجة النهائية لهذه القوى والميول فهي ظهور حلول محلية مختلفة، تتفاوت بين الخيارات التيلورية الجديدة والكاليفورنية (سيليكون فالي) والسويدية (كالدارية). يحاول التنظيميون أن يبرهنوا ان ثروات جيدة يمكن ان تحقق فقط على المستوى المحلّي وفي أماكن محظوظة قليلة. تحمل السياسات الاقتصادية معنىً فقط على المستوى الدولي بواسطة إدارة الاقتصاد الكبير المنسق على المستوى ما فوق الوطني[٢٠]. وتتعلق اهتمامات أخرى لهذه المدرسة مستقبل دولة الرفاهية. وهكذا يرى جيسوب (في امين ١٩٩٤) المستقبل في عدالة دولة العمل (أي، أن تكون الرفاهية مشروطة بترتيبات عمل تكون بدورها مرتبطة بإعادة التدريب)؛ وقد ظهر سيناريو آخر في هذا المجال وهو "تعددية المساعدة" حيث يلعب فيها فرقاء من خارج الدولة دوراً اكبر[٢١].

اما متّبعو مذهب المؤسساتية الجديدة فيؤكدون على أسبقية المقولة التي تعتبر ان التغيّر التكنولوجي سيؤدي إلى التغيّر المؤسساتي والاجتماعي. ستشتمل التغيرات الاجتماعية على نشوء مؤسسات جديدة فضلاً عن زوال مؤسسات قديمة، وظهور أشكال جديدة من التنظيم فضلاً عن خلل في تنظيم خدمات وصناعات اقيم عهداً. المهم في وجهة النظر هذه هو التفاعل بين التغيرين التقني والمؤسساتي. اما الإطار المؤسساتي والاجتماعي الذي انتقل وراثياً من الماضي، فلن يكون متكيّفاً مع قدرات التقنيات الجديدة. وان عدم التلاؤم بين التكنولوجيا والمؤسسات سيعيق عملية خلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية. وبعيداً عن قبول الحتمية التكنولوجية للماركسيين القدماء، تحاول النظرة الجديدة أن تبرهن أن القوى البشرية هي التي تطوّر التقنيات وتنشرها، وان عمليات التطوير والاختيار وإعطاء الشكل والتطبيق هي عمليات اجتماعية. ففي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين (OECD)، تتأثر عملية الاختيار بشكل كبير بالأفضلية التنافسية الملحوظة والمردودية المتوقعة وقدرة توفير الوقت. لهذا السبب، يفضّل مؤيدو وجهة النظر هذه عبارة كارلوتا بيريز "النموذج التكنولوجي – الاقتصادي" على العبارة الشائعة الاستعمال "النموذج التكنولوجي". لكنهم يقرون أن بعض المسارات التقنية، إذا ما اطلق، يميل إلى التمتع بزخمه الخاص وإلى اجتذاب موارد إضافية بواسطة أدائه السابق المتراكم. في النهاية، "يتشابك" النظامان التكنولوجي والاقتصادي مع التقنيات المسيطرة عندما تتم إقامة روابط معينة في التموين بالمواد والمكوّنات والمجموعات الفرعية، وتحقيق اقتصاديات الحجم وإنشاء أنظمة ومعايير تدريب وما إليها. وبالتالي فإن الأفراد كما الشركات

والمجتمعات لا تتمتع بحرية كبيرة في اختيار التقنية كما قد يبدو للوهلة الأولى[٢٢]. فجوهر هذه المقاربة هو التفاعل بين التقنية والمؤسسات. وكلما كانت هذه العلاقة متسقة، كلما كان الانتقال الاجتماعي إلى التقنية الجديدة أقل حدة والفوائد المتأتية عنه اكبر.

في فترة المعلوماتية المبكرة، لم يكن هناك من تقنية طاغية، وكان عليها ان تكافح لتبقى في عالم مبرمج على تقنية ومؤسسات مختلفة تماماً. حتى الصناعيين وملوك الصناعة الذين يفترض انهم جيدو الاطلاع، مثل ت.ج. واتسون، مدير شركة آي - بي - ام (IBM)، لم يستطع ان يصدق انه سيكون ثمة سوق تجارية واسعة للكمبيوتر، فقد ظن انه سيتم طلب بعض الكمبيوترات الكبيرة جداً في المجالات الحكومية والعسكرية والعلمية[٢٣]. وقد لاقى مستعملو الكمبيوتر الأوائل صعوبات كبيرة جداً في الحصول على أجهزة إضافية وأشخاص يتمتعون بالمهارات اللازمة وبرامج مناسبة. ولكن، حتى في تلك الفترة المبكرة، كانت الكمبيوترات قد برهنت تفوّقها التقني الثوري، بقيت الصناعة الإلكترونية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، ولو بطريقة غير مريحة، بالنموذج "الفوردي". ولم تظهر كل فوائد التقنية الجديدة إلا عندما تم تغيير الإطار الاجتماعي للتلاؤم معها.

تشدّد سياسة هذا الإطار على الإصلاح المؤسساتي الذي يمكن أن يعكس ويتلاءم بشكل افضل وأسرع مع انتقال الاقتصاد والمجتمع من البنى الفوردية إلى بنى تقنيات المعلومات والكمبيوتر والبنى المرتكزة على المعرفة.

أما الإطار النظري الرابع فهو إطار مقاربة التخصّص المرن، التي يتبعها علماء الاجتماع الصناعي اكثر من علماء الاقتصاد، وهي تتوقف على التمييز بين الإنتاج على نطاق واسع والإنتاج الحرفي[٢٤]. استناداً إلى وجهة النظر هذه، فان الابتعاد عن الإنتاج الموحّد المواصفات والانتقال إلى الإنتاج المصنّع وفقاً لطلب الزبائن يلغيان افضليات الشركات الكبيرة ويؤمنان الفرصة لإعادة إحياء الإنتاج الحرفي من قبل الشركات الصغيرة. ففي دراسة العولمة هذه، تفسَّر الأزمة على أنها فرصة لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي على قواعد اقتصاديات متمركزة محلياً واقتصاديات محلية تحافظ على نفسها بنفسها، تعمل على أساس القرب وعلاقات التضامن والثقة الاجتماعيين (مثلاً، سابل في امين ١٩٩٤).

ان عبارة التخصص المرن محيّرة بعض الشيء لأنها تشير إلى تبدّلات في طرق الإنتاج يمكن تفسيرها بطرق مختلفة، كما انها تحمل معان ضمنية محدودة مثل " تراكم مرن " ومرادفات مثل "التويوتية" وفرق الإنتاج له والرأسمالية في الوقت المناسب[٢٥]. أساسا، ما يراه التنظيميون على انه مسؤولية قانونية كغياب التنظيم الاقتصادي الكلّي المؤدي إلى تجزئة الثوابت المؤسساتية المحلية - ينظر إليه على انه ظاهرة إيجابية في إطار التخصّص المرن، حيث يحرّر غياب التنظيم الاقتصادي الكلي الترتيبات المحلية. لكن هذا الإطار لا يعالج موضوع إمكانية الحفاظ على الحلول المحلية نظراً للقوى المحرّكة العظيمة للاقتصاد الضخم والعلاقة المتبادلة المتطورة في ما بين

الترتيبات المحلية. حتى ان بعضهم شكك في مدى تأييد هذا الإطار للاستراتيجيات الحبيسة التي يرتهن نجاحها بتعثر هذه التجربة في مناطق أخرى[٢٦]. ينظر إلى استراتيجية البناء الحرفي على أنها الجانب الأعلى للإنتاج بحجم اصغر – نتيجة إيجابية لعملية تخفيض الكلفة، ربما تكون استراتيجية تجديد شمبيتيرية جديدة.

يقترح الإطار استراتيجية مختلطة محيّرة شرحت بوضوح في الاستشهاد التالي لـ "بيك وتيكل" في امين (١٩٩٤):

" صارت الوحدات المحلية في الأزمة ما بعد "الفوردية"، على حد قول ماركس، "كالاخوة المتعادين" الذين يدفعون بأنفسهم في العملية التنافسية لاجتذاب الوظائف والاستثمارات من خلال عقد الصفقات على حساب المستويات المعيشية والضوابط الرقابية ... المذهل في الاستراتيجيات المحلية في أيامنا هذه هو كم انها غير محلية. فيبدو أن تدريب القوة العاملة، وتأكل الحماية الاجتماعية، واقامة حدائق صناعية وعلمية، والتسويق القوي في النطاق المحلي، والترنيم الطقوسي لفضائل التنافسية الدولية والشراكة العامة – الخاصة، يبدو انها صارت كلها اليوم معالم عالمية تقريباً لما يسمّى بالاستراتيجيات "المحلية". في هذا المعنى، تحوّل "المحلّي" إلى "عالمي".

من الواضح ان حدود وجهات النظر الأربع تتقاطع عند مفاصل أساسية ومهمة. فالتكنولوجيا والايديولوجية والتدبيرات المؤسساتية تتداخل لتعزّز الواحدة الأخرى. فالتكنولوجيا تؤدي إلى التغير المؤسساتي، والايديولوجية تتكيّف والتغير التكنولوجي، والتكيف السياسي شرط ضروري للتغير التكنولوجي. لا يمكن للكمبيوترات أن تجمع ما بين أسواق الرساميل في بلدان مختلفة إذا لم يسمح النظام الضابط بذلك. ويمكن ان يُسَرَّع التغيّر المؤسساتي بالدعم التكنولوجي لكنه لا يستطيع أن يحصل في غياب الإرادة السياسية. فيما تبدو نتائج السياسة في وجهات النظر الأربع مختلفة، ثمة هوامش كبيرة تكون فيها هذه النتائج متشابهة ضمنها. كما وتفترض نقاط التقاطع بين النظرية والسياسة، بين وجهات النظر الأربع، أن النظرة المناسبة والمتوازنة للعولمة يجب أن تأخذها جميعاً بعين الاعتبار. فكل واحدة منها ستساهم في فهم افضل للظاهرة وفي تقدير مناسب لنتائجها.

من بين المواضيع الأساسية التي قد توافق عليها معظم وجهات النظر الواردة أعلاه، نجد المواضيع التالية :

(أ) تتركّز العولمة في "الاقتصاديات المرتبطة في ما بينها" في أوروبا، وأميركا الشمالية واليابان. ويتكلم البعض اليوم عن "العولمة المبتورة"؛

(ب) العولمة ظاهرة معقدة تتمازج فيها التكنولوجيا والإيديولوجية والجغرافية والديموغرافية والتغير المؤسساتي بهدف تحديد آلية عملها الداخلية ونتائجها. وكل فصل بين المكوّنات المعقدة يؤدي إلى فهم مبتور لتجلياتها ونتائجها؛

(ج) ربما ضاقت الهوة بين الشمال والجنوب بالنسبة إلى بعض البلدان لكنها تكبر بالنسبة إلى معظم البلدان الأخرى؛

(د) لم يعد فك الارتباط بين الاقتصاديات خياراً قابلاً للتطبيق.

هل يجدر بالمرء أن يعارض العولمة أم أن يحاول إعطاء شكل محدّد لتوجّهها؟ ان معظم علماء الاقتصاد يعترفون اليوم بتيارات ثلاث في محاولتهم التعامل مع العولمة ونتائجها: إيقاف العولمة أو تخفيف سرعتها أو إعطائها شكلاً جديداً. فقلة تعارض العولمة وتشعر أنها غير عادلة وغير ثابتة وغير قابلة للحفاظ على جوهرها[٢٧]. وقد نظمت مجموعة كبيرة من العلماء الاجتماعيين نفسها حول فكرة تؤمن بضرورة تخفيف سرعة العولمة وضبط إيقاعها.

في ما يلي، سنتناول الإطار الذي تعمل العولمة ضمنه والاختلافات التي ترتبت على ذلك في عدد من المؤسسات وما أحدثته متغيرات وقضايا في مواضيع أساسية. ونبدأ بالبنى التكنولوجية.

ألف- أعظم قوة تكنولوجية ماحقة تواجدت حتى الآن: تأثير تقنيات الكمبيوتر والمعلومات

للمرة الأولى في تاريخ البشرية، تتوفر إمكانية صناعة السلع في أي مكان وبيعها في كل مكان. ففي ظل الرأسمالية، يعني هذا، الإنتاج في المكان الأقل كلفة. ومما جعل ذلك ممكناً، هو حصول تحسينات مذهلة في تقنيات النقل والاتصال فضلاً عن تخفيضات مذهلة في تكاليف هذه التقنيات. فقد طورت أنظمة جديدة للقيادة والتحكّم قابلة للتطبيق سمحت بتنسيق مجموعات الأبحاث والتصميم في وقت قصير في أنحاء الكرة الأرضية؛ كما يمكن أن تصنّع المكوّنات في أي مكان في العالم حيث تكون كلفة الإنتاج أقل ارتفاعاً وأن تسلّم إلى خطوط تجميع تخفّض الكلفة الإجمالية إلى الحد الأدنى. كما يمكن شحن المنتجات المتممة الصنع إلى حيث يحتاجون إليها بواسطة أنظمة تسليم في "الوقت المناسب". كان الاقتصاد الجديد للإنتاج المدوّل في طور التبلور منذ العام ١٩٤٥، لكن التغيرات السريعة التي أحدثها ما لقبه "زبينيو بريزينسكي" بالثورات "التقنية الإلكترونية" اكثر حداثة. وفي ربع القرن الأخير، أخذت التغيرات التكنولوجية السريعة منحىً جديداً. والرمز الأكثر تقلباً في هذا التغير هو الكمبيوتر الشخصي. لكن ما يتمتع بالأهمية نفسها هو أنظمة التصنيع المرنة، طريق المعلومات الواسعة من خلال الإنترنتInternet، والشبكة العنكبوتية العالمية World Wide WEB والتلماتية Telematics والألياف الضوئية والتقنيات الحيوية الهندسية. بحيث ان هذه التغيرات قد حدثت بشكل مذهل[٣٠].

(أ) خلال العقدين الأخيرين، زادت الشبكة الإجمالية للكمبيوترات وأجهزة الهاتف والتلفزيون قدرة حمل المعلومات مليون ضعف. وان اكثر من ٥٠ مليون شخص يضافون إلى شبكة الاتصال كل سنة؛

(ب) يبدو ان قدرة المعلوماتية تزداد ضعفين كل ١٨ شهراً استناداً إلى قانون غوردن مور (تبعاً لمؤسس شركة "اينتل" INTEL)؛

(ج) الكمبيوتر الشخصي المحمول في أيامنا هذه والذي لا يتعدى ثمنه ٢٠٠٠ دولار، أقوى بأضعاف كثيرة من الكمبيوتر المركزي الضخم الذي بلغت كلفته ١٠ ملايين دولار في أوائل السبعينات؛

(د) منذ ثلاثة عقود، لم يكن هناك اكثر من ٥٠ ألف كمبيوتر في العالم اجمع، أما الآن فقد ارتفع عددها بسرعة هائلة إلى اكثر من ٢٠٠ مليون. وهذا لا يشتمل على أي من الرقاقات الإلكترونية داخل السيارات أو طاقات التمنيات الموسيقية. في نهاية العام ١٩٩٧، تمّ وضع اكثر من ١١٨ مليون كمبيوتر في المنازل والمؤسسات التعليمية في أنحاء العالم كافة، في حين كان عددها ٣٥ مليون كمبيوتر في العام ١٩٩٢؛

(هـ) تحتوي السيارة لنموذجية اليوم على قوة معالجة تعمل على الكمبيوتر اكبر من تلك التي احتوت عليها أول آلية حطت على سطح القمر في العام ١٩٦٩؛

(و) في العام ١٩٦٠، كان الكابل الهاتفي يستطيع أن يحمل فقط ١٣٨ محادثة في آن معاً. أما اليوم، فيستطيع الكابل النسيجي الضوئي أن يحمل مليوناً ونصف مليون محادثة في آن واحد؛

(ز) ما من وسيلة اتصال نَمَت بسرعة اكبر من شبكة الإنترنت، يستعملها اكثر من ١٠٠ مليون شخص، ويتضاعف هذا العدد كل سنة. في العام ١٩٩٣، كان ثمة ٣ر١ مليون مُستَقبِل (Server)، وفي العام ١٩٩٩، يتوقع أن يصل العدد إلى ٤٣ مليوناً؛

(ح) كل شخص يدخل كمبيوتراً شخصياً ومودم (Modem) يمكنه أن يتسوّق ويقوم بمعاملات مصرفية ويتعلّم بواسطة الكمبيوتر على مدار الساعة؛

(ط) اكثر من ٧٠ في المائة من مداخيل شركات الكمبيوتر يأتي من منتجات لم تكن موجودة منذ سنتين؛

(ي) اكثر من ٦٠ في المائة من العمال في الولايات المتحدة اليوم يعملون بمساعدة الكمبيوتر؛

(ك) زاد الإنفاق على تقنيات الكمبيوتر والمعلومات عن ٨ر١ تريليون دولار في العام ١٩٩٧. ويشكل هذا الإنفاق ٦ في المائة تقريباً من مجموع الناتج المحلي الإجمالي؛

(ل) في العام ١٩٩٧، كان الإنفاق على تقنيات الكمبيوتر والمعلومات اكبر بنسبة ٤٠ في المائة من قيمته في العام ١٩٩٢. لقد كبر أسرع من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٧ في المائة حتى عندما ازداد هذا الأخير بمعدل ٥٥ر٥ في المائة سنوياً خلال الفترة نفسها؛

(م) ازداد الإنفاق على تقنيات الكمبيوتر والمعلومات بين العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٧ في كل اقتصاد في بلدان العالم اجمع، بغض النظر عن تزايد ناتجها المحلي الإجمالي أو تزايدها السكاني؛

(ن) أوجدت الاستثمارات في تقنيات الكمبيوتر والمعلومات عدداً كبيراً من الشركات في الاقتصاديات المتطورة. فهناك ارتفاع واضح من ٩٠ ألف شركة في الولايات المتحدة وكندا وأوستراليا والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا وهولندا واليابان والسويد بين العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٧. ففي الولايات المتحدة وحدها، أنشئت شركات جديدة لتقنيات الكمبيوتر والمعلومات بمعدل ٧٢٠٠ سنوياً بين العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٧؛

(س) أوجدت الاستثمارات في تقنيات الكمبيوتر والمعلومات وظائف جديدة متعددة. في الولايات المتحدة، تمّ خلق عدد إجمالي من ٣٨٠ ألف وظيفة في صناعات "برامج السوفتوير (Software) والخدمات". وفي كندا، تمّ أيضاً خلق اكثر من ٥١ ألف وظيفة خلال الفترة نفسها في هذه الصناعات. وفي فرنسا وفنلندة، كانت هذه الزيادات اصغر بمعدل ٧٢٠٠ و ١٢٠٠ على التوالي.

ان نتائج هذه التطوّرات والتغيرات المفاجئة كثيرة ومهمة، وهي تشتمل على:

أولاً: تقنيات الكمبيوتر والمعلومات موجودة في كل مكان، في المنزل والمكتب والمسجد والكنيسة والسيارة. فتغلغلها بحد ذاته مذهل. وهي تؤثّر في كل أبعاد الحياة. لقد أثرت في أصحاب الوظائف المكتبية وفي عمال الطبقة الكادحة على حد سواء. وقد حلّت محل الوظائف في صناعة الخدمات حيث تمّ تحقيق معظم الأرباح في العمالة خلال العقود الخمسة الماضية[٣١]. كما حلت أجهزة التعرف على الكلام محل السكرتيرات، وآلات النقد الأوتوماتيكية محل عمال المصارف، والرسائل الصوتية محل عمال الهاتف، وصار المؤلف الإلكتروني يقوم بعمل الموسيقيين، وحلّ "المعلمون الأذكياء" محل المعلمين المساعدين، والرسم بمساعدة الكمبيوتر (AutoCAD) محل الرسامين والمهندسين، الخ ... ولكن على الرغم من أن تقنيات الكمبيوتر والمعلومات قد أوجدت الوظائف، فقد دمّرت أيضا عدداً لا يستهان به منها؛

ثانياً: تقنيات الكمبيوتر والمعلومات هي مولدات طاقة ومنتجات نهائية في آن معاً. وبخلاف الطاقة الكهربائية أو البخارية، تشكل الكمبيوترات والهواتف الخليوية منتجات نهائية بحد ذاتها؛

ثالثاً: لقد شهدت أسعار تقنيات الكمبيوتر والمعلومات انخفاضات هائلة. فقد انخفضت أسعار معظم منتوجات تقنيات الكمبيوتر والمعلومات بنسبة ٣٠ في المائة سنوياً مقدرة تقديراً فعلياً خلال العقدين الأخيرين. كانت تلفة طاقة الكمبيوتر في العام ١٩٩٨ (١/١٠٠) من ١ في المائة مما كانت تكلفه في العام ١٩٧٠. وإن أسعار السيارات انخفضت بالطريقة نفسها، لكانت السيارة النموذجية تكلف الآن ٥ دولارات وتسير ٢٥٠ ألف ميل بغالون الوقود الواحد. أما أسعار الطاقة البخارية فقد بقيت ثابتة بين العامين ١٧٨٠ و ١٨٣٠. وانخفضت فقط بنسبة النصف بعد ذلك بين العامين ١٨٩٠ و ١٩٣٠. في حين انه بين العامين ١٨٩٠ و ١٩٣٠، انخفض سعر الكهرباء بنسبة ٦٥ في المائة مما يساوي انخفاضاً بنسبة ٢ في المائة سنوياً، الأمر الذي يفسر الانتشار السريع للكمبيوتر حالياً؛

رابعاً: زادت تقنيات لكمبيوتر والمعلومات قابلية الخدمات للتسويق التجاري من خلال إلغاء الاتصال المباشر بين المصنعين والمستهلكين. ولم يعد المتنافسون على بعد ١٠ آلاف ميل بل على بعد ثانية أو اقل؛

خامساً: جعلت تقنيات الكمبيوتر والمعلومات الإنتاج والمنتجين اكثر حرية من خلال التصنيع المرن والتصميم المتزامن وشبكات صانعي القرارات المنسقة. وأصبح أي منتوج يمكن إنتاجه في أي مكان وزمان؛

سادساً: حرّرت تقنيات الكمبيوتر الإنتاج من قيود المسافة والموارد الطبيعية. فهي تتطلب موارد اقل، وتشكل البديل عن إنتاج واستهلاك يتمتعان بكثافة اكبر في الموارد؛

سابعاً: زادت تقنيات الكمبيوتر والمعلومات كثافة الإنتاج في المعرفة وقيمة المهارات والتحصيل العلمي وإتقان العمل. ثمة نوعان من المعرفة التي تشجّعها هذه التقنيات وتنشرها. النوع الأول هو *"المعرفة عن التكنولوجيا"* المعروفة بكل بساطة بإتقان العمل. ومن الأمثلة تحديد النسل والتغذية وهندسة برامج السوفتوير والمحاسبة وما اليها. ومن المعروف أن نسبة إتقان العمل في البلدان النامية هي نسبة أقل مقارنة بالبلدان الأكثر تطوّراً. فثمة *"فجوّات معرفية"* فعلية بين البلدان. واما النوع الثاني فهو *"المعرفة عن الصفات المميزة"* مثل نوعية المنتوج، والسمعة الحسنة للمقترض، والملف الصحي لمقدم طلب ضمان صحي، وكفاءة العامل. كل هذه العوامل أساسية بالنسبة إلى عمل الأسواق الفعالة. ويشار إلى الصعوبات التي تطرحها المعرفة الناقصة عن الصفات المميزة بـ *"مشاكل معلومات"*. واما الآليات الرامية للتخفيف من مشاكل المعلومات مثل الشهادات ومعايير المنتجات وتقارير التسليف فهي اقلّ واضعف في البلدان الناسية[٣٢]. ولا يمكن تصغير فجوة المعرفة ولا معالجة مشاكل المعلومات بإزالتها من دون اللجوء الكامل إلى تقنيات الكمبيوتر والمعلومات، فهذه الأخيرة قد زادت حجم الفجوة التقنية والمعلوماتية بين الشمال والجنوب؛

ثامناً: سهّلت هذه التقنيات إلغاء الوساطة وأزالت بهذه العملية الكثير من الوسطاء من كوادر وسطيين إلى مستخدمين تجاريين إلى بائعين وسواهم[٣٣]؛

تاسعاً: ساهمت أنظمة الكمبيوتر بتسريع عملية التجديد وضمور التجارة وإعادة الهندسة إلى مستويات حيث ازداد نمو الإنتاجية (مع نقص العمالة) بأسرع من حصيلة النمو الناتج عما يسمى اليوم "ازدياد البطالة"؛

عاشراً: لقد ساهمت أنظمة الكمبيوتر في إضعاف قدرة قوة العمل على المساومة مع رأس المال. فالأهمية التي كانت أداة دعاية للحركة العمالية ضد سيطرة الحكومات والرأسماليين، قد غيرت وجهة سيرها وهي تعمل الآن لمصلحة الجانب الآخر.

تشكّل النتائج المذكورة آنفاً جزءاً فقط من التغيرات الكاسحة على العالم. ثمة عدد من التأثيرات المرتبطة بها التي تكيّفها العوامل التكنولوجية لكنها تتطلّب دعماً إضافياً من شرائح أخرى من المجتمع والاقتصاد.

باء- تدويل الإنتاج والتجارة والعمل

بالطبع، لا يمكن للتقدم التقني وحده تفسير ظاهرة التدويل السريع لنظام الإنتاج العالمي. ربما انها سرّعت خطاه، ولكن العوامل الأساسية تكمن في أمر مختلف. ربما يكون لتفكيك الحواجز التجارية وللخلل في ضبط تدفق البضائع والخدمات والتمويل، أهمية في تثبيت ظاهرة التدويل توازي أهمية الثورة التكنولوجية. فالعوامل التكنولوجية والسياسية تشكّل مقوّمات متساوية اتحدت لتبديل الاقتصاد الدولي التقليدي. فالاقتصاد الجديد "*عالمي*" في ترتيبه الأكثر أساسية، تماماً كما كان الاقتصاد التقليدي "*وطنياً*" في وجهه الأساسي.

وقد كان لحرية التجارة المتزايدة تأثير كبير على اقتصاد العالم. فخلال العقود الأربعة الماضية، تزايدت التجارة العالمية بالمنتجات والخدمات أسرع من الإنتاج، ومنذ العام ١٩٨٥، تزايدت حتى أسرع بضعفين من الإنتاج. ففي العام ١٩٩٥، بلغت نسبة التجارة الدولية عبر الحدود اكثر من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الدولي، وحصل اكثر من ٥٠ في المائة من هذه التجارة ضمن الأقنية الداخلية لبضع مئات من الشركات العابرة للقارات.

فالمنظمة الدولية للتجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة حددت ان اكثر من ٤٠ ألف شركة حول العالم لها مكاتب رئيسية في ٣ دول في آن واحد، وان الشركات المئة الأكبر باعت ما مجمله ٤ر١ تريليون دولار في السنة. هذا ما يظهر ان هذه الشركات تحتل موقع القلب في عملية تدويل الإنتاج وأحكام السيطرة على التجارة الدولية. ولعله صحيحاً ما أوردته الصحيفة الدولية الصادرة في

لندن (FINANCIAL TIMES) من ان هذه الشركات أمست اليوم سلطة عالمية فعلية تؤازرها شبكة دولية من المصارف العالمية المتلاقة. ومما يجدر ذكره في هذا السياق ان خمسين من الشركات العابرة للقارات تستأثر بمكانة اقتصادية تتقدم على اقتصاديات ١٥٠ دولة. فشركة شل البترولية تحتل مساحة ١٦٠ مليون هكتار وهذا ما يجعلها تتقدم بمساحتها على ١٤٦ دولة. وهناك اقل من عشر شركات عابرة للقارات تحتكر مجتمعة مجمل تجارة العالم من المأكولات، وان شركة أميركية واحدة تحتكر نصف تجارة العالم من الحبوب والحنطة(٣٥).

لا يقتصر الاقتصاد العالمي الجديد على الإنتاج والتجارة؛ فقد أوجد تشعّبات جديدة حلت مكان اقتصاديات الحجم "الفوردية" القديمة والإنتاج الميكانيكي التقليدي وانتقل إلى اقتصاد عديم الوزن كثيف المعرفة عرف بالاقتصاد الرقمي. وتنظّم هذا الاقتصاد شركات عابرة للقارات ترتكز على شبكة من العلاقات التي تخترق بحرية الحدود الوطنية وتقلب البنية الهرمية لاتخاذ القرارات الصناعية وحلقات الإنتاج المتّحدة مع اقتصاد الدولة – الأمة الكلاسيكي. ويستفيد التصنيع العالمي في إطار هذا التدبير الجديد من الإنتاج المجزأ ليتّخذ له موقعاً في مختلف التشريعات الوطنية. فهو يحرّض سلطة ضدّ الأخرى لتحقيق الحدّ الأقصى من تخفيضات الكلفة والتوفير في الضرائب، ولتفادي الأنظمة البيئية الداخلية، ولتعزيز تحكمها وفرض الانضباط على العمال والاتحادات النقابية. حيث أنها تقدّم لها خدمات سيادية دون مطالبة الاضطلاع بمحاسبة على الصعيد الوطني.

لقد زاد تدويل الإنتاج هذا قابلية الصناعة ورؤوس الأموال على الحركة، وعزز موقعها في المساومة مع العمال. وبالمقابل، نقصت قابلية اليد العاملة على الحركة اكثر فاكثر، في حين انها تواجه منافسة أوسع نطاقاً واكثر كثافة بسبب الحكومات الوطنية التي تنافست بعضها مع بعض لجذب الشركات العابرة للقارات إلى اتخاذ موقع لها في تشريعاتها. وكشف التدويل المنافسة في ما بين المنتجين وفي ما بين العمال في آن معاً. فلم يعد المنافسون التجاريون أو الصناعيون على بعد آلاف الأميال بل على بعد أجزاء من الثواني. لقد دمجت الصناعات الحرّة أسواق العمل. واليوم، ثمة سوق عمل عالمي يتنافس في إطاره عمال العالم وتختار الصناعات منه عمّالها مما يدفع البعض إلى الاقتراح ان الأجور صارت تحدّد اليوم في الصين(٣٦) .

بالرغم من أن المنتجات والخدمات يتمّ تبادلها تجارياً بحرية اكبر عبر الحدود وأن منظمة التجارة العالمية (WTO) تشرف على تحرير التجارة وأن الرأسمال المالي يتحرك فورياً ضمن إطار البلد الواحد وبين البلدان المختلفة، فما من منظمة أو مؤسسة تسعى لتسهيل حركة انتقال العمالة، فالعكس هو الصحيح بالأحرى. فالعمالة اليوم اقلّ حركة مما كانت عليه في فترات سابقة، وفعلاً، يتمّ وضع عوائق صارمة لتخفيض سهولة حركتها. والعمل يتعرّض اكثر فاكثر للفصل عن التمويل ورأس المال. حتى أن أسواق العمل مجزأة ضمن حدود البلد الواحد – اليد العاملة غير الماهرة تصبح فائضة اكثر فاكثر في حين ان اليد العاملة المتمتعة بمهارات عالية اسهل تداولاً وتنتزع مداخيل أعلى فأعلى.

جيم- التمويل العالمي

التمويل العالمي، المنفصل عن الانتاج، غير منظم فعلياً اليوم ويحافظ على شبكة إلكترونية تربط بين بلدان متعددة تعمل على مدار الساعة، عبر عملية نقل تضاعف أحجام التجارة الدولية السنوية. يتحرك التمويل العالمي بحرية عبر الحدود بسرعة البرق، فيجمع قرى مغربية نائية بالخبراء الماليين في وال ستريت في نيويورك أو طوكيو في اليابان. تتمركز الشبكة في مدن وليس في دول، وقد طوّرت قوة فوق وطنية خاصة بها تكون فيها الحكومات اكثر فاكثر مدينة بالفضل لها ومسؤولة تجاهها اكثر مما هي مسؤولة تجاه مواطنيها. فالخيارات في سياسة معدل الصرف، والسياسة الضرائبية والنقدية، والسياسة الصناعية والتجارية، صارت كلها مقيدة بالمصالح المالية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

كذلك فإن النمو المتفجّر للمضاربة في عمليات الصرف الدولية هو نتيجة خلل في الضبط في الأسواق المالية والنظام السائد لمعدلات الصرف المتقلبة (تحدّده السوق). واليوم، ما من بلد يتمتع بالحصانة من المضاربين فتأثيرهم كاسح إلى حد أن الولايات المتحدة، كأكبر اقتصاد في العالم، قد شهدت الضغط على عملتها من قبل المضاربين. فقد فاق حجم التبادل بالعملة الأميركية ٣ر١ تريليون دولار في يوم العمل الواحد. لم تعد أسعار العملات تعكس فوارق الكلفة أو التفضيل أو أية ظروف اقتصادية في هذا الإطار بل انها بالأحرى مرايا لميول المضاربين بالعملات. إذ كردة فعل إزاء شائعة أو إندفاق الأدرينالين، يستطيع هؤلاء الأشخاص ان يغيّروا مصير عملة معينة ومعها الراحة الاقتصادية لدى ملايين الأشخاص. ولقد برهنت أبحاث جرت مؤخرا أن هذه الأسواق المالية تظهر عادة ردة فعل مبالغ فيها إزاء أية معلومات جديدة. وتعني المبالغة في ردة الفعل أن تقلّبات الأسعار ستكون اكبر مما تضمنه الشروط الاقتصادية. من ناحية اخرى، اصبحت الشركات العابرة للقارات تتمتع باستقلالية اكبر من الحكومات في حين ان التمويل العالمي تحكّم تحكّماً فردياً مطلقاً بالاقتصاد الفعلي.

يتزايد الاستثمار بسرعة اكبر بضعفين من سرعة تزايد الإنتاج، والمبادلات المالية بحوالي ٦ أضعاف معدل النمو هذا. كانت مبيعات الولايات المتحدة خارج حدودها للسندات والأسهم تشكل ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في العام ١٩٧٣. في العام ١٩٩٦، ارتفعت حتى اكثر من ١٦٧ في المائة بالرغم من النمو المذهل لهذا الناتج المحلي الإجمالي في الفترة نفسها. مع رفع المراقبة عن التدفقات المالية عبر الحدود، وفي ظل المادة ٨ من قانون صندوق النقد الدولي (IMF)، بلغ معدل تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الصافية إلى البلدان النامية (باستثناء شرق آسيا)، ١٥٠ مليار دولار سنوياً في الفترة المتراوحة بين العامين ١٩٩٣ و ١٩٩٦، وارتفع إلى ٢٠٠ مليار دولار في العام ١٩٩٦ - ارتفاع بنسبة ٦ أضعاف مقارنة بمعدل التدفقات في أواسط الثمانينات. ولقد

كان الاستثمار الخارجي المباشر السبب في القسم الأكبر من هذه التدفقات (٩٠ مليار دولار في العام ١٩٩٥)[٣٧].

دال- الأزمة الآسيوية ودور الدولة

لماذا تورّطت آسيا في الاضطراب المالي ولماذا تحول هذا الاضطراب إلى جشع مستعر؟ تماماً وعندما بدا أنه ثمة اعتراف متزايد في الأنظمة الاقتصادية والسياسية بأن تدخل الدولة ضروري للنمو السريع لاقتصاديات جنوب شرق آسيا، عندها حلّ الإعصار المالي ورافقه إعادة نظر حول بعض الثوابت.

مع أن المعلقين يختلفون في الرأي حول الأسباب الأساسية للأزمة، فقد ظهرت وجهتا نظر مختلفتان. إحداهما تركز على لمتغيرات الداخلية ضمن إطار الدولة - الأمة التي تعطي الأولية لنقاط الضعف الداخلية (أي السياسات والمؤسسات المصدّعة). والثانية توجّه تركيزها إلى الخارج، إلى الأسواق المالية الدولية (أي المضاربين وهلع المستثمر)[٣٨].

كان للأزمة وجهان، وجه عادي ووجه غير عادي. تقول لينـدا فـايس (١٩٩٩) إن هذه المقاربة التخطيطية تثمر اكثر من ثنائية الداخلي والخارجي. لطالما كانت الأزمات المالية نموذجاً عادياً في التنمية الرأسمالية يتراوح أفقها بين ١٥ إلى ٥٠ سنة،[٣٩] فانه يبدو ان تاريخ الرأسمالية مغطى بالأزمات المالية. والقول الضمني بأنه ما من بلد حصين، لا يعني ان كل البلدان معرّضة للأزمات المالية على قدم المساواة. ففي عالم تدفقات رؤوس الأموال السريعة الزوال، صار بعض البلدان اكثر عرضة من سواه. فهناك بلدان تعاني من نقاط ضعف داخلية كان الظن سائداً بأنها غير مؤذية قبل حلول الأزمة[٤٠]. لكن البلدان الآسيوية كانت تتمتع باقتصاديات نموذجية لها إمكانيات مؤهلة لنمو مستمر. فمعظم هذه البلدان كان يتمتع بمدخرات كبيرة وبميزانيات متوازنة وبيد عاملة منظمة وذات تعليم عالٍ وباستثمار قوي في القطاع الخاص وبتضخم منخفض وبتوزيع متساو نسبياً للمداخيل وبتاريخ طويل لا تشوبه شائبة من الصادرات القوية. لذلك ينبغي وضع عدم الحصانة في إطارها الصحيح: يبدو انها شرط وليست نتيجة للازمة[٤١]. النقطة المهمة جداً هي: لم تحوّلت مشكلة كان من المفترض أن تكون عابرة وهادئة وأن يتم تصحيحها بسرعة مثل مشاكل أخرى كثيرة سبقتها، إلى كارثة في اوجّها[٤٢] ؟ يمكن للعوامل الداخلية أن تفسّر عدم حصانة البلد، لكن لا يمكنها أن تفسر لم تحوّلت الأزمة إلى أزمة قاتلة. لا يمكنها ان تفسر لم تحوّل البروز المفاجئ لمشاريع الملكية الوهمية في تايلاند مثلاً، إلى هروب كامل لرأس المال. يجب أن يُرى الجواب الحقيقي من خلال تفحص سبب كون بعض بلدان شرق آسيا كان اكثر عرضة وتأثراً من سواها بالانصهار المالي. بعبارة أخرى، لم كانت الأزمة غير متوازنة إلى هذا الحد في حصولها؟ (لم كانت كوريا اكثر عرضة من تايوان) ولم كانت قاسية جداً في بلدان شرق آسيا بالنسبة إلى المقومات الاقتصادية الأساسية وإلى أزمات سابقة في أماكن أخرى؟

الجدير ذكره انه بالرغم من أن الأسواق المالية العالمية سبّبت الأزمة الآسيوية بشكل مباشر وواضح (من خلال تدخلات مضاربة وسحب مفاجئ للأموال – ما يسمى بهلع المستثمر أو الانسياق "بغريزة القطيع")، فهي لم تكن العامل المحدد الأساسي. من اجل أن تسبب الأسواق المالية الأزمة أساسا، كان لا بد من وجود متغيرين اقل وضوحاً. الأول يتعلق بعدم الحصانة الداخلية في الاقتصاد الفعلي، وهو هنا القدرات المؤسساتية الضعيفة والمتفككة. وقد فاقم هذا بدوره نقاط ضعف الاقتصاد الفعلي مثل الصادرات المتدنّية، وزيادة العجز في الحسابات الجارية والقدرة الفائضة. ثمة عامل ثانٍ ضروري أيضا، وهو انه عدم الحصانة الخارجية الدخيلة. فالقاسم المشترك في عدم الحصانة الثانية هو النفوذ الخارجي القوي للولايات المتحدة في سعيها لإنجاز جدول أعمالها الاقتصادي المحلي الخاص (مع دافع قوي من مصالحها المالية الداخلية)، بمبادرة منها جزئياً، وفي الجزء الآخر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي[٤٣]. والحجتان تتعلقان بدور الدولة. الفرضية الأساسية هنا هي الضعف النسبي لقدرة الدولة (في جنوب شرق آسيا)، وقد جعل تفككها الملحوظ ان لم يكن الكامل في كوريا، هذه الاقتصادات عرضة للاستثمار المضارب (في حالة كوريا، استثمار مفرط في قطاعات ذات قدرة فائضة عن الحاجة)، موجودات وهمية، عجز في الحساب الجاري، وعرّضها بالتالي لأزمة مالية خانقة. الوجه المقلوب لهذه الحجة هو السبب الذي يفسّر لم تمكنت تايوان وسنغافورة والصين من تفادي هذه الأزمة.

في حالة كوريا، لم يكن الضعف المؤسساتي بحد ذاته بل التفكك التدريجي للقدرات الجوهرية للدولة هو الذي مهّد الطريق لعمليات اقتراض عالية المخاطرة وقصيرة الأجل فضلاً عن الاستثمار المفرط بالشيبول (CHAEBOL)، التي عرّضت بدورهما كوريا لانكماشات مفاجئة في النشاط الاقتصادي ولهروب رأس المال. وقد فاقم من إضعاف سلطة الدولة الداخلية في معالجة الأزمة، القوة النسبية للسلطة العالمية للولايات المتحدة.

كيف تكون سلطة الدولة إذاً معنية بهذه الأزمة ؟ عندما يذكر المحللون دور الدولة في تفسير الأزمة، يميلون عادة إلى واحد من تفسيرين مختلفين تماماً. الأكثر شيوعاً بنسبة كبيرة هو "فرضيّة تدخل الدولة الزائد" أو" سلطة الدولة المفرطة"[٤٤]. استناداً إلى وجهة النظر هذه، الأزمة الآسيوية هي برهان على حماقة تدخل الدولة في الاقتصاد. لقد أذكى التدخل الزائد وسلطة الدولة المفرطة حدة الأزمة من خلال تشويه السوق. لأنه لو لم تكن الدولة ضالعة إلى هذا الحد في اقتصادياتها أساساً، لكانت التشويهات اقل شيوعاً (الفساد، الانحياز للأصدقاء، والسعي وراء الريع)، تلك التي توقف التوزيع الفعال في السوق. كانت الأزمة نتيجة لا مفر منها للرأسمالية المسيّرة من قبل الدولة (النموذج الياباني) حيث حدثت بعض الأزمات مؤخراً[٤٥]. وبالرغم من نغماتها الفجة التي تردد الثنائية غير المثمرة "الدولة مقابل السوق"، فهي على الأرجح التفسير الأكثر شعبية لما حصل من خطأ في آسيا. فهو المفضل من قبل صندوق النقد الدولي والمسؤولين الرفيعي المستوى في وزارة المالية الأميركية وفي البنك المركزي، ومن قبل علماء الاقتصاد الليبراليين عامة.

وبالمقابل، ثمة من يؤكد أن الأزمة كانت نتيجة لا مفر منها لغياب الأنظمة الضابطة أو لضعفها ولقلة تحكم الدولة. فكما يعبّر عن ذلك "جوزف شتيفليتز" وهو، عالم اقتصادي ونائب رئيس البنك الدولي بقوله "ان سبب الازمة عائد إلى ضعف تدخل الدولة (أو ضبط الدولة الفاسد أو غير الفعال)"[٤٦]. فرضية ضعف التحكم نابعة بشكل أساسي من ليونة التحكم الضابط لتدفقات رؤوس الأموال الداخلة التي حصلت على اثر التحرير المالي (وبالتالي فهي معرّضة كثيراً للدين غير المحدد والقصير الأجل). في النهاية، ان فتح الباب أمام التدفق الرأسمالي هو في صميم كل القصة لما حصل من خطأ في آسيا. النقطة الأساسية في المسألة هي رأس المال القصير الأجل المفرط (المحتسب بالعملة الأجنبية) الذي أتى ليخدم استثمارات طويلة الأجل (بمعدلات صرف ثابتة). العبرة هنا واضحة، فلو كان ضبط الدولة اكثر فعالية – لمنعت التدفقات الخطرة الداخلة – وبالتالي لما حصلت الأزمة. يبدو هذا معقولاً جداً، كنّ في الأمر اكثر من قدرة الضبط، لأن النقطة المهمة الحقيقية هي، لماذا تدفق رأس المال بهذه الكميات الكبيرة أساساً. بعبارة أخرى، ما كانت وجهة استعمال رأس المال وكيف يعكس هذا الاستعمال نقاط الضعف المؤسساتية الكامنة وتفاقم عدم الحصانة الاقتصادية؟ لم تدفق رأس المال إلى الخارج كثيف يصعب وقفه – إلى حد أن إندونيسيا، وهي المثل الأسوأ، باتت منفصلة تماماً عن النظام المصرفي الدولي.

ليست عملية تحديد نقاط الضعف في الاقتصاد بمهمة صعبة في تجربة جنوب شرق آسيا. فهي تتضمن: نمواً متدنياً في الصادرات كان السبب في تضخمُ عجز الحسابات الجارية خلال السنتين اللتين سبقتا الأزمة، والبطء في تحسين المهارات والمنتجات والتكنولوجيا، والاعتماد المفرط على منتجات تتأثر بالأسعار يتم إنتاجها بصورة اكثر تنافسية من قبل منتجين جدد بنوعية رديئة (تايلاند). السؤال الفعلي هنا هو: لم كانت، هذه البلدان غير قادرة على إيقاف الاستثمار المفرط، وتسريع عملية تحسين المهارات والمنتجات والتكنولوجيا؟ السبب في كل هذه الحالات (تايلاند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية)، هو النظام المؤسساتي الهزيل والتفكك في سلطة الدولة في تنسيق الاستثمار وتوجيه تحول الاقتصاد. بالرغم من أن هذه العوامل كانت نقاط ضعف أساسية، جاء مناخ خارجي معاد ليفاقم الأزمة ويكمّلها.

في تايلاند وإندونيسيا، فشلت الدولة في تنسيق الاستثمار في قطاعات منتجة من الاقتصاد وفي تسريع تحسين المهارات والتكنولوجيا. وقد مهّد هذا الفشل الطريق لاستثمارات مضاربة بمستويات عالية، خاصة في العقارات، مما أدى إلى تدني نمو الصادرات وارتفاع العجز في الحسابات الجارية. في جنوب شرق آسيا، اظهر الوجه الآخر لهذا الفشل المؤسساتي في الغرق المتزايد في الديون الخارجية من قبل شركات ومؤسسات مالية خاصة، وفي استثمارات هائلة في المنتجات غير القابلة للبيع، واخيراً، في مشاريع ملكية وهمية تفجّرت فأطلقت المرحلة الأولى من الأزمة. في كوريا، كانت قدرت الدولة تتفكك تدريجياً ووقفت الحكومة عاجزة فيما اقترضت الشركات والمصارف الخاصة بشكل مفرط من الأسواق الخارجية القصيرة الأجل، وأفرطت الشركات في الاستثمار في قطاعات التصدير الرئيسية (الفولاذ والمواد البتروكيميائية وشبه

الموصلات والسيارات). وقد أدى العرض المفرط إلى تدني الصادرات ودفع مبالغ هائلة من الفوائد وفيض من انهيارات الشركات وأخيراً إلى انفجار الأزمة المالية.

الواضح من الأزمة المالية في كل البلدان الآسيوية التي شهدتها هو انتقال المصاعب الاقتصادية الفعلية إلى الاقتصاد المالي. في تايلاند مثلاً أدى تدني الصادرات إلى عجز في الحسابات الجارية، حيث استوجب الأخير الاقتراض، ومن ثم استثمار للأموال المقترضة في قطاعات غير قابلة للبيع (العقارات). وعندما كانت الشركات تواجه مشاكل تسديد، كان الارتفاع في معدلات الفائدة يستعمل لاجتذاب المزيد من رؤوس الأموال الخارجية لتمويل العجز. وقد سبّب ذلك انخفاضاً كبيراً في أسعار العقارات فجّر الاقتصاد الوهمي. ولو أن الاقتصاد انتقل إلى صادرات من مستوى اعلى، كما فعلت تايوان وكوريا (سابقاً) من خلال سياسة صناعية انتقائية، ربطت منح الاعتمادات والحوافز الضرائبية بالاستثمار في قطاعات عالية الإنتاجية، لربما انحسرت حلقة الصعوبات المذكورة أعلاه. كانت النتيجة النهائية لتايلاند تدفقات داخلية كبيرة لرؤوس الأموال وبدا أن الدولة ليست قادرة ولا مستعدة لصقل تركيبتها وتوجهاتها.

كان لانخفاض قدرات الدولة المحوّلة في آسيا نتيجة أخرى[٤٧]، إذ مالت نقاط الضعف هذه إلى تعميق ضعف الضبط في القطاع المالي. وبالعكس، حيث بقيت القوى المحوّلة قوية كما في اليابان وسنغافورة وتايوان، مالت المقاربة من التحرير المالي إلى إعادة تثبيت تحكم الدولة بتدفقات رؤوس الأموال عوضاً عن إزالته. كوريا وتايوان تثبتان هذا الرأي من خلال طريقة كل منهما في تحرير سوق السندات الصناعية. وفي العام ١٩٩٣، حلّ الكوريون مجلس التخطيط الاقتصادي، وعندما باشروا في تحرير الحساب الرأسمالي في أوائل التسعينات، قد فعلوا ذلك بغية تحضير المجال للمزيد من تفكيك تحكم الدولة بالاقتصاد، وليس بغية المحافظة عليه. إن زيادة الأجور وخفض الصادرات في العام ١٩٩٠ افقدا كوريا بعض جاذبيتها بالنسبة إلى المقرضين الخارجيين، وهو الأمر المضاف على معدلات الفائدة الطويلة الأجل. لقد أمست القروض الطويلة الأجل أغلى كلفة واصبح الحصول عليها اصعب وسجلت تدفقاً خارجياً واضحاً. استناداً إلى هذه الخلفية، قررت وزارة المالية أن تمنح فرص أكبر للحصول على الاستثمارات القصيرة الأجل، فكانت النتيجة موجة من التدفق إلى الداخل لرؤوس الأموال الخارجية تزيد عن ٢٧ مليار دولار بين العامين ١٩٩١ و ١٩٩٤. ان التباين مع تجربة تايوان في ضبط سوق السندات الصناعية في العام ١٩٩٣ يعلّمنا درساً: فقد سمح المصرف المركزي في تايوان للمرة الأولى للشركات بأن تحوّل حاصل بيعها للسندات الخارجية إلى الاستعمال الداخلي. ولكن، رافق هذا قواعد جديدة تقضي بأن مثل هذه التحويلات للعملات الأجنبية يجب أن تُستثمر في توسيع المعامل ولا ينبغي أن يزيد مجموع الإجمالي المحلي لهذه التدفقات الداخلة عن ٣ مليارات دولار. وأيضاً، دعم المصرف المركزي عمليات الضبط بواسطة مراقبة مشددة فتدخل في ظل سلطاته الطارئة عندما شك في أن التدفقات الأجنبية الداخلة لا تستعمل للأهداف المنشودة. في أوائل التسعينات، اقفل المصرف المركزي سوق الأسهم التايواني لمدة سنة عندما شك في أن تدفقات رؤوس الأموال الداخلة لا تُستثمر، بل تستعمل للمضاربة على العملة التايوانية.

في إطار ان الفوارق بين كوريا وتايوان تفترض سبلاً مختلفة إلى تحرير تدفق رؤوس الأموال الخارجية، يبدو أن كوريا انتقلت إلى تخفيض دور الدولة إلى حده الأدنى، وإلى التوجّه إلى تشجيع السوق، في حين أن تايوان، مثل اليابان، اختارت مساراً مشجعاً اكثر للدولة من خلال الضبط. في حين ان كوريا استسلمت للصعوبات المالية التي تفادتها تايوان دون صعوبة تذكر.

تبقى مسألة الضغوطات الخارجية وتدخل الدولة القوي من قبل الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي وقوى غربية أخرى لمنع الكوريين أولاً ومن بعدهم اليابانيين من معالجة الأزمة المالية قبل تفجرها. والمظهر الأول لهذه الضغوطات الأجنبية حصل عندما كانت كوريا تحضر للانضمام إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديين (OECD)[٤٨]. في تلك الفترة، جعلت الولايات المتحدة عضوية كوريا في هذه المنظمة مشروطة بانفتاح اكبر لسوق رؤوس الأموال. ربما يكون مضللاً أن نترك انطباعاً بأن الضغوطات الخارجية كانت العامل الأساسي المؤدي إلى حمل كوريا على الموافقة على موقف اكثر تحرراً. لقد كان المسير إلى التحرير جارياً خلال الثمانينات، وقد عبّر عن نفسه بأشكال عديدة وقرارات صغيرة تحوّلت إلى برنامج تحرير أوسع، أما الضغوطات الخارجية فقد جعلت بكل بساطة الانتقال اسهل وأكثر تأكيداً.

الأزمة المالية الكورية التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ مع انهيار مجموعة هانبو (HANBO)، كان لها علاقة كبيرة بالتجاوزات في القطاع الخاص: استثمار مفرط غير منسّق يفاقمه تراجع الدولة، أي اقتراض خاص كبير جداً للاستثمارات في قطاعات ليست غارقة في عرض متزايد من قبل صناعات أخرى فحسب (الفولاذ، الصناعات البتروكيميائية، وشبه الموصلات)، بل حساسة للأسعار وتتعرّض أيضاً للانكماش في النشاط التجاري. ومما لا يرقى إليه شك ان الأزمة لا علاقة لها بانحياز الدولة ولا بهيمنتها على منطق السوق[٤٩].

لا تسبب نقاط عدم الحصانة الداخلية بحد ذاتها أزمة مالية بالحجم الذي شهدناه في آسيا. وفضلاً عن ذلك، فأنواع نقاط عدم الحصانة التي حددناها آنفاً غير فتاكة. ويعتقد الكثيرون ان السبب كان هلع المستثمر وتوقعات مرضية للنفس وانسياق المستثمرين فقط حيث ينسحب الجميع من السوق لسبب بسيط وهو أن هذا هو ما يفعله الآخرون جميعاً. ولكن ما الذي ثبّت الهلع وعززّه أساساً؟ ان إثارة الهلع لا تشكل تفسيراً للأزمة بقدر ما هي اجترار لواقعها. لمَا كان سحب رؤوس الأموال كبيراً وقاسياً ومضراً إلى هذا الحد[٥٠]؟ فما من مفر إلا بالنظر إلى خارج الدولة-الأمة بحثاً عن الأجوبة. من بين القوى المتحكمة والمتورطة في زيادة الأزمة شدة، كانت شبكة الولايات المتحدة من خزينة ومالية هي الأقل بروزاً للنظر. ومع ذلك كانت تسبب الضرر الأكبر. وبالرغم من أن صندوق النقد الدولي متورّط أيضاً في الدراما الفاضحة، لكن دوره اختلف في نقطتين: فلم تتمتع تدخلاته بمستوى الاستقلالية التي تصرف بها متدخّلون آخرون، ولم تتحرك بمقتضى مصالحها الذاتية الضيقة. الاقتراح الأهم هو أن إدارة الولايات المتحدة لم تستعمل الأزمة فحسب كفرصة ذات مفعول للاستيلاء

على أسواق مفتوحة عندما كانت تغلق في وجه المؤسسات المالية الخارجية الأميركية، بل لعبت أيضاً دوراً مهماً في تعميق الأزمة.

أولاً لم تتحرك الولايات المتحدة بالسرعة المطلوبة لاحتواء الهلع، بل بدا فعلاً انها تمنع اليابان وصندوق النقد الدولي من احتوائه، متدخلة فقط بعد أن تدهور الوضع إلى درجة تُنذر بالخطر. كان باستطاعة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي أن يقنعا بسهولة المقرضين بمنح قروضهم بدون ضمانات صندوق النقد الدولي ومن خلال تهدئة أسواق صرف العملات الأجنبية عبر التأكيد على أن المقرضين يفهمون أن مشكلة كوريا في الاحتياطات غير المناسبة ليست سوى مشكلة سيولة مؤقتة، لا مشكلة عجز عن تسديد الديون. وهذا ما فعلته الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي تحديداً خلال أزمة العملة المكسيكية في العام ١٩٩٦. فقد نجح تدخلهم في الوقت المناسب نجاحاً كاملاً. لم يقم المصرف المركزي للولايات المتحدة بالخطى الضرورية – في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ – التي كانت لتمنع الأزمة في وقت سابق، الا بعد أن استنفذت احتياطات كوريا في صرف العملات الأجنبية وبعد أن حصل الضرر الأكبر، وكانت الخطوات اللاحقة: جمع اللاعبين الأساسيين لتنسيق برنامج جدولة تسديد الديون وإعادة تمويل الديون القصيرة الأجل.

بعدم تدخلها، كانت الولايات المتحدة تحمل فقط السياسة إلى الانتفاع من الواقع الجغرافي السياسي الناتج عن تفكك الاتحاد السوفياتي. وفي ظروف ما بعد الحرب الباردة إنتفت المصلحة الوطنية "الأمنية" المهمة في حماية آسيا التي كانت في الماضي غالباً ما تتجاهل المصلحة الاقتصادية من فتح أبواب الأسواق الكورية أمام منتجات الولايات المتحدة وتمويلها. صرّح نائب وزير المالية (صار اليوم وزيراً) لورانس سامرز في شباط/فبراير ١٩٩٨" أن صندوق النقد الدولي قد نجح في تشجيع التجارة وبرنامج الاستثمار الأميركيين في كوريا اكبر مما حققته أميركا خلال ٣٠ سنة من المحادثات التجارية الثنائية "[٥١].

بالرغم من أن العالمي والوطني يوصفان عادة بأنهما يشيران إلى مبادئ تنظيم وتفاعل متناقضة واستعبادية بشكل متبادل، أظهرت الأزمة الآسيوية أنهما في الواقع تابعان الواحد للآخر ويقومان بتعزيز متبادل. سيستمر انتشار التحرير المالي وإمكانية المحافظة عليه في أن يكونا منوطين بقوة البنى الداخلية. فحيث تكون هذه البنى ضعيفة، تنتهي الشبكات العالمية بإضعاف شروط وجودها فقط. وحالة إندونيسيا تشكل مثلاً جيداً عن الانهيار الداخلي الذي رافق عن قرب انفصال البلد الإجباري عن النظام المالي العالمي. وفي الطرف الأقصى الآخر، تكمن ردة الفعل الماليزية بالانفصال الجزئي الطوعي عن الموارد المالية العالمية، ظاهرياً في محاولة لبناء قدراتها المؤسساتية وتقويتها. بين هذين النقيضين، تتعلم بلدان أخرى مثل هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة الأمثولة من الأزمة من خلال تشديد المراقبة على رؤوس الأموال وتحسين شروط توظيفها. ان الأمثولة من الأزمة الآسيوية هي اكثر من أي شيء آخر، هي أمثولة عدم تمكن الاقتصاد العالمي الذي تدعمه تدفقات عالمية غير محدودة، وتلفت الانتباه إلى الحدود المؤسساتية الكامنة لتحرير حركة رأس المال.

هاء- الدولة انفتاح الاقتصاد، توزيع الدخل والبرامج الاجتماعية

يلحظ داني رودريك (١٩٩٧) انه بسبب الأهمية المتزايدة للتجارة، ضاق مجال الخيارات المتوفرة للحكومات الوطنية بشكل ملحوظ خلال العقود الثلاثة الماضية. فالحكومات تتزاحم اليوم للمحافظة على المنافسة الدولية في سياق هذه العملية، تخفف الحكومات من سيطرتها على الاقتصاديات وتتراجع عن دورها التقليدي في تأمين شبكات الأمان الاجتماعي وتخفيف النتائج السلبية للسوق.

لسخرية القدر، كان المكوّن الرئيسي الأهم للعقد الاجتماعي الضمني بين اليد العاملة والرأسماليين في البلدان ذات الاقتصاد المتقدم طيلة فترة الخمسينات وحتى أواخر الثمانينات، تأمين الحكومة للضمان الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي التي كانت تشتمل على الضمان للعاطلين عن العمل، وتعويضات الفصل، والاضمان الصحي الشامل وما إليها، مقابل اعتماد سياسات ومواقف تجارية اكثر تحرر"[٥٢]. اليوم، تتحالف العولمة مع تحرير التجارة على تجويف هذه العقود الاجتماعية وبرامجها تاركة اليد العاملة والمجموعات الفقيرة بلا حول ولا قوة للدفاع عن أنفسها في مواجهة إعادة تنظيم كبيرة جداً للصناعة، وأنظمة توزيع دخل منحازة ومستقطبة، وعدد هائل من حالات البطالة. يشير رودريك إلى تيارين يبدوان متناقضين في فترة ما بعد الحرب في البلدان المتطورة والنامية على حد سوء، وهما نمو التجارة ونمو دور الدولة في الاقتصاد. قبل الحرب العالمية الثانية، كان معدل إنفاق الحكومات يشكل حوالي ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية. في أواسط التسعينات، ارتفع هذا الرقم، اكثر من ضعفين، إلى ٤٧ في المائة. هذه الزيادات في دور الحكومة في الاقتصاد لافتة اكثر في بلدان مثل الولايات المتحدة أو هولندا حيث ارتفع هذا المعدل من ٩ إلى ٣٤ في المائة، وفي السويد ارتفع من ١٠ إلى ٦٩ في المائة أو في هولندا حيث ارتفع من ١٩ إلى ٥٤ في المائة. لا ينبغي أن نفاجأ انه كلما ازداد انفتاح الاقتصاد، كلما كان على الحكومة أن تبذل جهداً أكبر في إبقاء التأثيرات الاجتماعية للانفتاح على الاقتصاد الدولي عند حدها الأدنى. صار واضحاً اليوم أن دولة الرفاه الاجتماعي كانت الوجه الآخر للاقتصاد المنفتح. وهنا تزرع العولمة بذور اندثارها، فالانفتاح والتجارة الأكثر حرية يلتهمان البرامج الاجتماعية التي شكلت في السابق صمام أمان احفظت المجتمع من مغبات الانفتاح المتزايد. إضافة إلى ذلك فقد أدت العولمة إلى استقطاب مفرط في أسواق العمل وفي توزيع الدخل والثروة محدثة بذلك شروخات اجتماعية عميقة تحمل في رحمها عوامل انفجار لاحق. كما وانهما يوجهان إلى الأقطاب كل من أسواق العمل وتوزيع الدخل و لثروات. ويحصل انفتاح اكبر واكثر بروزاً للاقتصاد على خلفية تراجع الحكومة عن تأمين البرامج الاجتماعية ولعبها دور القوة الموازنة لنتائج السوق السلبية.

ارتفع الناتج المحلي لإجمالي للفرد الواحد في الولايات المتحدة بنسبة ٣ في المائة بين العامين ١٩٧٣ و ١٩٩٥، لكن الأجور المكتسبة الفعلية في الساعة للعمال غير المشرفين انخفضت

بنسبة ١٤ في المائة في نفس الفترة. في عقد الثمانينات، كانت كل الزيادة في الأجور المكتسبة من نصيب الشريحة العليا من القوة العاملة أي ٢٠ في المائة منها، و ٦٤ في المائة منها كانت من نصيب أولئك الذين يحتلون الدرجة العليا في سلم توزيع الدخل وهم ١ في المائة. لو اننا نراقب المداخيل وليس الأجور المكتسبة، لكانت نسبة الـ ١ في المائة العليا لتحصل على اكثر حتى، من ٩٠ في المائة من مجموع الأرباح في الدخل[٥٣]. في العام ١٩٩٥، كسب أربعة أخماس من مجموع العمّال والموظفين الذكور في الولايات المتحدة ١١ في المائة أقل في الساعة، مما كانوا يكسبونه في العام ١٩٧٣[٥٤]. في أيام الستينات الغابرة، اختصر جون ف. كينيدي توقعات الازدهار المتزايد للجميع بتصريح واحد: "عندما يرتفع ماء النهر، كل قارب يطفو على الماء يرتفع أيضا. ان تأثيرات العولمة توجد نوعاً من الاقتصاد لم تعد هذه الصورة المجازية تنطبق عليه. فاليوم، أثرى ١ في المائة من الأسر قد ضاعفت مدخولها مرتين منذ العام ١٩٨٠، ونصف المليون من أثرى الأثرياء صاروا يملكون اليوم ثلث الثروة الخاصة. المدراء الرفيعو المستوى في شركات الولايات المتحدة كانوا يحققون، كمعدل، مدخولاً يساوي ٤٠ مرة اكثر مما يحققه موظفوهم العاديون. صارت النسبة اليوم ١٢٠ إلى ١. ويتراوح اجر المدير العام المحظوظ بين ٣٥ و ١٥٧ ضعف اجر عامل الإنتاج العادي. فقد ازدادت أجور المدراء العامين ثلاثة أضعاف في فرنسا وإيطاليا وبريطانيا، واكثر من ضعفين في ألمانيا بين العامين ١٩٨٤ و ١٩٩٢[٥٥].

شمل التغيير في سوق العمل تقريباً اليد العاملة العالمية بكاملها. بين العامين ١٩٧٣ و ١٩٩٥، خسر ٤٣ مليون عامل عملهم[٥٦]. سرعان ما وجدت الأكثرية الكبرى عملاً جديداً ولكن في ثلثين من الحالات، كان عملاً بأجر اقل بكثير ولا أرباح البتة أو القليل منها. في العام ١٩٨٠، انضم اكثر من ٢٠ في المائة من العمال إلى اتحاد نقابي، وقد انخفض هذا العدد اليوم إلى ١٠ في المائة. ان عدم المساواة في توزيع الدخل بين البلدان الصناعية والنامية يرتفع أيضا. ووفقاً لمؤتمر لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ان حصة الدخل العالمي التي تملكها المجموعة الأثرى ارتفع من نسبة ١٤ نقطة مئوية منذ العام ١٩٦٥، إلى ٨٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في العام ١٩٩٠. في العام ١٩٦٥، كان متوسط الدخل الفردي في المجموعة الأكثر ثراء اكبر بواحد وثلاثين ضعفاً من دخل المجموعة الأكثر فقراً؛ وفي العام ١٩٩٠، كان اكبر بستين ضعفاً؛ وفي العام ١٩٩٨، ارتفع إلى خمسة وسبعين ضعفاً. وهوة عدم المساواة في الدخول المكتسبة كبرت أيضاً ضمن البلد الواحد، حيث مالت أجور العمال أصحاب المهارات إلى الارتفاع بسرعة اكبر من أجور العمال الأقل مهارة. وينطبق هذا بشكل خاص على أميركا اللاتينية حيث انخفضت أجور العمال من غير أصحاب المهارات فعلاً بين العامين ١٩٩٠ و ١٩٩٨، باستثناء التشيلي وكوستاريكا والاورغواي.

ان توسع هوة الدخل والثروة بين الأثرياء والفقراء في البلد نفسه، وما بين البلدان، يهدد الاستقرار الاجتماعي في بلدان ومناطق كثيرة. ومن الصعب التصديق ان المرء يستطيع ان يحبس الفقر لفترة طويلة. فالفقر سيسافر في النهاية اما بهجرة كبيرة جداً وغير شرعية ولاجئين يهربون في

القوارب، واما بالمخدرات والإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي. إن العالم في ظل العولمة يتحول اكثر فاكثر إلى عالم اقل استقرارا وأماناً.

واو- الاقتصاد الرقمي والسياسة الرقمية

لقد نما اقتصاد الولايات المتحدة ٢٠ ضعفاً اكثر مما كان عليه في أوائل القرن العشرين، ومع ذلك من المفاجئ أن حجم دخلها الإجمالي قد بقي في الواقع على حاله او انه تدنّى. لقد تبدلت بنية الناتج المحلي الإجمالي من المنتجات إلى الخدمات، من الموارد إلى المعرفة، ومن الـHardware (الأجهزة المنفذة) إلى الـSoftware (البرامج). لقد استلزم انتقال الاقتصاد من حالة الاقتصاد "الميكانيكي" إلى الاقتصاد "الرقمي" تغيرات كبيرة ومهمة في الإطارين التنظيمي والمؤسساتي للاقتصاد والمجتمع في آن معاً. ان ظهور هذا الاقتصاد الرقمي الجديد والعديم الوزن، اقتصاد الـSoftware ، يستند في الأساس إلى نموذج تقني اقتصادي جديد يختلف جوهرياً عن النموذج "الفوردي" القديم. من بين الفوارق الأكثر بروزاً بين الاقتصادين "القديم" و "الجديد"، الفوارق التالية:

في حين ان الاقتصاد القديم كان يرتكز على نظام ذي طاقة مكثفة (موارد)، فإن الاقتصاد الجديد تميّز بكثافة المعلومات (المعرفة). في النظام القديم، كان التصميم والهندسة يتمّان في مكاتب رسم، اما الآن فهما يرتكزان على التصاميم بمساعدة الكمبيوتر. واما التصميم والإنتاج المتعاقبين فحلّت محلهما الهندسة المنافسة. والإنتاج المحلي الضخم الموحّد المواصفات ينسحب ليفسح المجال أمام الإنتاج وفقاً لطلب الزبون. كان نظام الإنتاج القديم يتميّز بتركيبة منتجات مستقرة خسرت أهميتها أمام تركيبة المنتجات لسريعة التغيير في الاقتصاد الجديد. فالمعامل والمعدات تسْتَبدل بترتيبات إنتاج مرنة. والاتمتة تُستَبدل بالتنظيم المنهجي كما أن الاستثمار المنفرد والمفرط في قطاعات كانت تشهد أصلاً تراجعاً يستبدل باستثمارات في شبكات متشعبة من الشركات المختصة. اما البنى الهرمية فقد صارت منبسطة أفقياً، ودمجت الدوائر المستقلة ضمن بنى تنظيمية قاحلة. والمنتجات مع خدمة قلّبت اليوم لتصبح خدمات مع منتجات، وحول التمركز إلى الفكر الموزّع والمهارات المتخصّصة إلى تعددية المهارات والتخطيط إلى التصوّر[٥٧]. بعبارة اخرى، سلسلة جديدة كاملة من المؤسسات والقيم والتقنيات والإدارة قد اجتمعت لتعزّز الاقتصاد الجديد. وفي صلب هذه التغيرات كلها، تكمن قدرة الاقتصاد الجديد على تنمية اليد العاملة والمهارات المنظماتية وتدريبها وتوسيع نطاقها، وهي التي تستطيع ان تقود وتدير وتنسّق وتبرمج وتجدّد النجاح في هذا العالم المعقد والسريع التغير والكثير التقلب. لم يكن التغيير ليتعلّق باعتماد تقنيات وشراء التكنولوجيا المناسبة، بل كان بالأحرى يتعلّق ببناء المؤسسات وبإعادة تنظيم النشاطات وبإصلاح البنى "الفوردية" القديمة بكاملها. كانت هذه التغيرات كبيرة وعنيفة. ولا يمكن ان تحصل تدريجياً ولم تترك بكاملها لقوى السوق والقطاع الخاص. حيث كان الانتقال ناجحاً، ان في البلدان المتطوّرة او النامية، وجّهت قوة الدولة المحوّلة هذا الانتقال ومنّت له الحماية. كذلك تمّ في إطار أوسع من النطاق الضيّق والمقسّم

للدول الأمم. هذا وقد ظهرت تكتّلات تجارية كبيرة جداً وساهمت في دعم وتقوية تيارات العولمة. وكانت القفزة إلى حلبة العالم، في معظم التجارب الناجحة ان لم يكن كلها، ملطّقة واشتملت على التحضير من خلال ترتيبات إقليمية.

ان تفكّك الاتحاد السوفياتي الذي شبّهه ليستر ثورو (١٩٩٦) بالتغيير التكويني للقشرة الأرضية، قد ترك الولايات المتحدة لتكون القوة العالمية الفعالة الوحيدة من دون منازع. فقد ترك زوال الاتحاد السوفياتي نتائج كثيرة صعبة وخطرة على بلدان العالم الثالث. تشتمل هذه النتائج على تضييق هامش المناورة الذي غالباً ما وظفته دول العالم الثالث لتوسيع هامش حركتها بين القوتين العظميين، وتحويل بلدان أوروبا الشرقية إلى الحدود الاقتصادية الجديدة فحلّت محل بلدان العالم الثالث، والصفوف الحاشدة المنتظمة طلباً للمساعدة والقروض مثل روسيا وبلدان أخرى في مجموعة الدول الشيوعية المستقلة (CIS) والعديد من بلدان أوروبا الشرقية التي تتنافس مع العالم الثالث من اجل الحصول على مساعدات خارجية متضائلة، وإزالة أهمية العالم الثالث الاستراتيجية كحقل للصراع الإيديولوجي وأسواق متنازع عليها. لقد واكب انهيار الاتحاد السوفياتي اتساع الهوة التكنولوجية والعسكرية بين الولايات المتحدة والعالم اجمع بحيث وظف هذا التفوق في تدمير العراق وامتصاص قدر كبير من خيرات الخليج العربي وضرب اقتصاديات "النمور الآسيوية" وإرغامها على تقديم تنازلات اقتصادية عجزت عن تحقيقها في مراحل الحرب الباردة. لقد اتّبعت الولايات المتحدة استراتيجيات انتهازية في التعامل مع بقية بلدان العالم. ومثل كوريا الذي ناقشناه آنفاً، هو مثل من أمثلة عدّة. لقد غيّرت الولايات المتحدة بسرعة سياساتها لتتماشى مع الواقع الجغرافي السياسي الجديد الذي لم تعد تعوقه قيود فترة الحرب الباردة. وها هي بلدان العالم الأخرى تواجه الخيار القاسي، فإما أن تقبل بسيطرة الولايات المتحدة وأوامرها المهيمنة واما ان تواجه التدابير القاسية، وقد تضمن بعضها السحق العسكري الذي تعرض له كل من العراق ويوغوسلافيا. وقد دفع هذا الكثيرين إلى الاقتناع بان الاقتصاد الأميركي الرقمي بات مكمّلاً" للسياسة الثنائية، سياسة الخيارات القصوى الذي تواجه بها أميركا بقية العالم.

زاي- نموذج التنمية البشرية

يفتقر الجدال الدائر حول العولمة إلى إثارة بعض المفاصل الأساسية لمعنى التنمية والتطور الاقتصادي وللأبعاد الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية. في هذا الإطار يبالغ أنصار العولمة في تحديد الإنجازات التي تحققت وما هو متوخى منها باعتبار ان العولمة ستحقق بطبيعتها مكاسب للجميع وان هذه المكاسب تتأتى بالضرورة عن الفائض الناتج عن تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال إضافة إلى تفجير الطاقات المبدعة والاستعمال الأفضل للتكنولوجيا. ان هذه العوامل مجتمعة ستؤول حكماً إلى زيادة في الإنتاجية وإلى ترشيد استخدام الطاقات والمصادر المحدودة. بغض النظر عن صحة هذه الاجتهادات أو عدمها يربط دعاة العولمة ومنظريها نجاحها حصراً بتحقيق النمو الاقتصادي

والتطور المادي. ان هذه الرؤية تفتقد إلى تعيين معايير النجاح بصورة اكثر اتساعاً وشمولاً وربطها بمفهوم التنمية البشرية الذي يتبدى التفسير الاقتصادي الأحادي الجانب لعملية التنمية.

لعله من الأجدر ان يُصاغ السؤال حول العولمة على الشكل التالي: إلى أي مدى تساهم العولمة في توسيع دائرة الخيارات الإنسانية؟ أو بالأحرى إلى أي مدى تساعد العولمة في توفير شروط البيئة المساعدة على تحقيق الإنسان لذاته واتساع حاجاته المتنوعة واطلاق قدرته على الإبداع[٥٨]؟ ان الفارق الأساسي بين ربط النجاح بالنمو الاقتصادي وربطه بالتنمية البشرية هو ان الأولى تركز على توسيع الخيار الإنساني في مجال واحد ألا وهو "الدخل" بينما تركز التنمية البشرية على توسيع جميع الخيارات الإنسانية بما فيها الخيارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. صحيح ان زيادة الدخل بإمكانها توفير توسيع الخيارات الإنسانية في مجالات عدة، غير ان ذلك ليس شرطاً كافياً أو حتمياً، فأصحاب المداخيل المحدودة تضيق دائرة خياراتهم، غير ان زيادة الدخل لا تعني بالضرورة زيادة هذه الخيارات. وذلك يعود لتداخل الخيارات الفردية بالخيارات المجتمعية، فهناك خيارات أساسية لا علاقة لها بمستوى الدخل كخيار المجتمع "بين الزبدة والمدفع"، وبين تنمية عادلة أو تنمية منوطة بالنخبة أو الخيار بين مجتمع سلطوي ومجتمع مشاركة، أو الخيار بين مجتمع يعتمد على الحرية والديموقراطية ومجتمع تعسفي. فاستعمال الدخل يوازي أهمية إنتاجه حيث ان التمتع بمستوى عال من الدخل في مجتمع بعيد عن الممارسة الديموقراطية يتدنى قيمة عن التمتع بقيمة دخل اقل في مجتمع تسوده الحرية. فهناك شبكة خيارات بشرية غير ذات صلة بالدخل أو بالثروة إذ انه من الممكن ان يحقق المجتمع قدراً من الديموقراطية دون ان يكون ثرياً وبإمكان المجتمع ان يحقق العدالة والمساواة بين مواطنيه بالرغم من فقره.

ان استهدافنا في هذا البحث هو ان نستلهم مقاربة التنمية البشرية كإطار يساهم في قراءة ظاهرة العولمة واستشراف أبعادها ومضامينها. هذا يحدو بنا مباشرة إلى الانطلاق بفصم العلاقة "السببية" بين ارتفاع الدخل وتوسيع الخيارات البشرية لان هذه العلاقة "السببية" ترتبط أصلاً بكيفية توزيع الدخل وليست حصراً بمستواه المطلق. ذلك ان عملية تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة لا يتأتى عن قوى العرض والطلب في السوق الحرة بل ان العكس هو الصحيح فان تحقيق توزيع عادل للمداخيل والثروات تمليه سياسات اقتصادية تحكم نهج الدولة في تدخلها في السوق. هذا وتتجلى بعض هذه السياسات في الميادين التالية[٥٩]:

(أ) ضرائب تصاعدية على الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المرتفع؛
(ب) إنفاق اجتماعي واسع يستهدف رفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة؛
(ج) تحقيق تنمية متوازنة بين المناطق والقطاعات المختلفة؛
(د) نسج شبكة للامن الاجتماعي للمتضررين من تقلبات السوق.

ان استهداف الأمن الاجتماعي وعدالة التوزيع لا يتناقض مع استهداف النمو الاقتصادي بل ان هذين الهدفين قد يشكلان ضمانة لاستدامة هذا النمو والحفاظ عليه[٦٠]. ولا يخفى في هذا السياق أهمية تعديل موازين القوى في المجتمع وتقليص دور النخبة لصالح الجماعة الأمر الذي سيؤدي إلى مواجهة فعلية مع مسار العولمة وتوجهاتها ومروجيها. ان الصدام بين العولمة وموجبات التنمية البشرية واقع لا محالة ذلك لان العولمة تعتمد اعتمادا" مفرطا" على آليات السوق الحرة في إدارة النشاط الاقتصادي وعلى أولوية التكنولوجيا وأسبقيتها على الاعتبارات والخيارات الإنسانية الأخرى، في حين ان التنمية البشرية تضع الإنسان في موقع الصدارة ويبقى هو الهدف الأساسي لحماية التنمية باعتباره أداة التنمية وغايتها في آن، فالتنمية تبقى مشوهة ان لم تتحقق بواسطة الإنسان ومن اجل الإنسان.

على ضوء ما تقدم تطالعنا خمسة مكونات أساسية للتنمية البشرية:

أولاً: العدالة وهي ليست قصراً على توزيع الدخل والثروة فقط بل انها تتجاوز ذلك إلى توفير الفرص المتكافئة للجميع بدون استثناء، فالعولمة بمسارها الذي تحدثنا عنه بدأت تولد تشوهات جذرية في توزيع الدخل والثروة بين الأمم والمناطق والشرائح الاجتماعية أدى إلى تهميش مجموعات بشرية واسعة في جميع أنحاء العالم وخاصة في الجنوب؛

ثانياً: الاستدامة في التنمية وما تستهدفه من تأمين قدرات وطاقات ومصادر لأجيال لم تولد بعد وذلك بنفس الكفاءة المتوفرة حاليا". فالاستدامة في جوهرها عدالة في تكافؤ الفرص بين الشوائح الاجتماعية للجيل الحاضر وبينه وبين الأجيال اللاحقة. في هذا الإطار تتناقض العولمة مع مفهوم التنمية المستدامة ذلك ان استباحتها لمخزون المصادر الطبيعية واستنزافها لمصلحة الأجيال الحاضرة، أمسى على حساب الأجيال اللاحقة وانتهاكاً لمصالحها واحتياجاتها. فتشويه البيئة الطبيعية واكبه أيضاً تنمية مبتورة لصالح الشمال على حساب الجنوب، فمن غير المعقول ان يُطلب من أبناء الجنوب اليوم ان يضحوا بمواردهم لصالح أبناء الشمال في الغد بعد ان خسروا حاضرهم لعقود طويلة من استعمار الشمال واستلابه لخيراتهم ومواردهم؛

ثالثاً: الديموقراطية وما تفجره من طاقات الإبداع والتحرر والمشاركة. فلقد أصبحت الديموقراطية اليوم مدخلاً أساسياً لعملية التنمية، فالحرية السياسية والحقوق الإنسانية والمشاركة الجماعية ومساءلة ومحاسبة المسؤولين وحماية حقوق الأقلية، هي مكونات أساسية للديموقراطية وإذا أصاب الضعف أياً من هذه المكونات شلت العملية الديموقراطية بمجملها. فالعولمة وما تقتضيه مصالح القوى المسيطرة عليها سلبت المواطن قدرته على تحقيق خياراته وتقرير مصيره. فالدول اليوم، حتى الديموقراطية منها، اكثر رعاية لمصالح المستثمرين والمدينين منها لمصالح شعوبها وإرادة مواطنيها، فالقيمون على السياسة اكثر مراعاة وانتباها لـ"وول ستريت Wall Street" من مراعاتهم لمواطنيهم في "مين ستريت Main Street"[٦١]؛

رابعاً: الإنتاجية؛ الندرة أو شحة المصادر في تلبية الحاجات البشرية هي أساس المعضلة الاقتصادية، فزيادة الإنتاجية و ترشيد استعمال المصادر المحدودة هي في صلب التنمية البشرية دون رفع هذا الاستهداف إلى مراتب أعلى من الاعتبارات الإنسانية الأخرى، فزيادة الإنتاجية تبقى في النهاية وسيلة على الرغم من اهميتها. ففي المجتمعات التي تقل فيها الندرة يصبح بمقدورها الوفاء بقسم اكبر من حاجات البشر والحد من التنازع على المصادر والسلع؛

خامساً: تفعيل القدرة البشرية Empowerment؛ أخيراً لا آخراً، لا يمكن ترك الوفاء بالحاجات البشرية إلى "عمل خيري" ، ذلك ان التبعية الناشئة عن هذا الاعتماد تهمش البشر وتنتقص من إنسانيتهم وتعطل فيهم حوافز الاعتماد على النفس إذ ليس هناك اكثر سوءاً من ان تتخلى الشعوب عن مهمات النهوض بمسؤولياتها والمشاركة في تأمين حاجاتها من النمو والارتقاء.

فمفهوم التنمية البشرية ينطلق أساساً من تفعيل القدرة البشرية وتأهيلها للمشاركة الكاملة والمسؤولة في السيادة على مواردها والإمساك بالقوى التي سترسم مستقبلها وتحدد مصيرها.

ثانياً- الاقتصاد والمجتمع العربيين في الألفية الثالثة

في تقييم مقارن للاقتصاد العالمي وقدرات الدول والمجتمعات على التكيّف مع تغييراته المستمرة، يلحظ المؤرخ الأميركي بول كينيدي انه "اكثر من أي منطقة نامية أخرى"، تتضرّر بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا من مسائل الحروب الموهنة ومشاكل الخلل الداخلية ومواقع القوى المناهضة للديموقراطية[٦٢]. وفي اعتباره، يبقى العالم العربي الأقل استعدادا لمواجهة تحدّيات القرن المقبل.

فالتصاريح الكئيبة لبول كينيدي عن الاقتصاد العربي يوازيها تقييم متشائم وخطر لفرص العرب في القرن المقبل في دراسة للبنك الدولي أجريت في العام ١٩٩٥ عنوانها *"توقعات الاقتصاد العالمي والبلدان النامية"*. تصوّر هذه الدراسة التوقعات المقلقة للنمو والتنمية الاقتصاديين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. استناداً إلى هذه الدراسة، كان معدّل نمو المنطقة الاقتصادي خلال الثمانينات اقلّ من ١ في المائة (٥ر٠ في المائة) مع العلم أن معدّل النمو في العالم كان اكثر من ٣ في المائة. في الواقع، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة ٧ر٢ في المائة سنوياً، وهذا هو الانخفاض الأكبر في أي منطقة نامية باستثناء اقتصاديات الجمهوريات السوفياتية السابقة الانتقالية. غير أن الدول العربية المصدّرة للنفط شهدت انخفاضاً للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد بنسبة ٢ في المائة سنوياً، فيما شهدت البلدان المصدرة الأكثر تنويعاً نسبة نمو فعلية قدرها ٥ر٣ في المائة سنوياً. لكن الدخل الفعلي للفرد في المنطقة انخفض بنسبة تزيد على ٤ في المائة سنوياً بين العامين ١٩٨٠ و ١٩٩٣، في حين انخفضت قوة شراء الواردات لمداخيل الصادرات الفردية بنسبة تزيد عن ٧ في المائة سنوياً[٦٣].

علاوة على ان الثمانينات تمثّل عقداً ضائعاً بالنسبة إلى العرب، وان التسعينات لم تبشّر بالكثير من التحسّن، تبقى المسائل الفعلية التالية بحاجة للبحث المتعمق: لم بقيت التنمية عصية إلى هذا الحد في العالم العربي؟ ما هي العوامل التفسيرية الأساسية لهذا النمو البطيء المتهاوي؟ ما الذي يشرح نجاح شعوب جنوب شرق آسيا ومناطق نامية أخرى كثيرة تفوّقت على العرب؟ إلام نحتاج لنعكس الاتجاهات الاقتصادية السلبية المنزلقة؟ لم فشل الاستثمار العربي الهائل في البنى التحتية والتعليم في تحقيق العائدات المتوقعة التي حققها في أماكن أخرى من العالم؟

ألف- المشاكل البنيوية للاقتصاد العربي

هناك العديد من نقاط الضعف البنيوية الكامنة في الاقتصاد العربي التي تعوق قدرته على التكيف مع التغير العالمي ومواجهة تحديات "السلام" وحماية نفسه من التغيرات المعاكسة في المحيط الاقتصادي الدولي. في السبعينات والثمانينات، أخفى "نجاح" الاقتصاد العربي مشاكل بنيوية كثيرة.

وقد صارت اليوم تتمتّع بأهمّية كبر في الأداء الاقتصادي المستقبلي. وفيما يلي سنتناول ملخصاً لعدد من المشاكل الأكثر حدة ونتوعاً فالاقتصاد العربي يتميّز بشكل عام بالسمات التالية:

١- **تبعية كبيرة (ان لم تكن حصرية) مباشرة و/أو غير مباشرة لريع الموارد الطبيعية (النفط).** لقد أحدثت هذه التبعية "مرضاً عربياً"، يظهر من خلال العملات الداخلية المفرطة التسعير التي تعيق تنمية صادرات التصنيع، وكذلك من خلال تكاليف إنتاج متضخّمة تضعف الصناعة والزراعة المحليتين. كذلك كانت البلدان العربية تتميّز بما يلي:

(أ) أسواق داخلية تفيض بواردات رخيصة عرّضت في النهاية ميزان المدفوعات للخطر في أثرى دول العالم العربي؛

(ب) أنماط استهلاك مرتفع لا يمكن الحفاظ عليها كانت قد انفصلت عن الإنتاج الحالي؛

(ج) استثمار في مشاريع كبيرة غالباً ما كانت غير ضرورية ولا منتجة، وتركت في النهاية الاقتصاد تحت عبء تكاليف صيانة كبيرة؛

(د) بيروقراطيات حكومية منتفخة بحلقات متداخلة من الساعين وراء الريع.

فضلاً عن ذلك كان ادخل في معظم البلدان العربية منفصلاً عن الإنتاج، والاقتصاديات الداخلية معرّضة للتقلبات الكبيرة في سوق النفط العالمي الذي كان العرب لا يتحكّمون به إلا قليلاً. في العام ١٩٩٦ مثلاً، بلغت قيمة صادرات السلع العربية ١٦٧ مليار دولار، أو ٢ر٣ في المائة من التجارة العالمية. شكّل النفط والغاز الطبيعي نسبة ٩ر٧١ في المائة من مجموع صادرات العرب هذه؛

٢- **مستويات منخفضة من الأبحاث والتنمية ومعدلات بطيئة من نشر التقنية.** وكانت مصر أول بلد عربي اعدّ برنامج أبحاث وتنمية جديراً بالثقة، لكن أداءها أدنى مستوى من أداء منافسيها في العالم الثالث وهي تنفق اقل بكثير من معدل أنفاق البلدان النامية على الأبحاث والتنمية. لقد اظهر العرب ميلاً "معيباً لشراء مفاتيح إدارة" للمشاريع التقنية التي لها قدرة كامنة محدودة أو حتى غير ذات أفق على نقل المعرفة التقنية إلى سوق العمل المحلي. كذلك ثمة ميل بطيء ملحوظ إلى اعتماد تقنيات جديدة؛

٣- **نقص في تكتلات الشركات المنشأة بشكل جيد.** اصبح من المعترف به على نطاق واسع انه على المدى الطويل، تتجمّع الافضليات التنافسية التي يمكن الحفاظ عليها في تكتّلات من الصناعات المترابطة. ان البنى الصناعية العربية مفتتة وضعيفة التركيب. لقد جرت بعض المحاولات الناجحة

في المدن الصناعية الكبرى مثل ينبع وجبيل في المملكة العربية السعودية، وجبل علي في الامارات، لكن ثمة حاجة إلى اكثر بكثير من البناء على الرغبات التقنية المرتبطة بالنفط؛

٤- **نقص في الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم التي لها قاعدة رئيسية في العالم العربي.** فغالباً ما أدى تنظيم فروع المصانع التابعة للشركات المتعددة الجنسية إلى تنمية ضعيفة للمهارات المحلية، وإلى إنشاء عدد من صناعات المواد الثانوية في المنطقة العربية، اقل من أية منطقة في العالم. فالشركات الصغيرة غير قادرة على الجهود الكبرى في الأبحاث والتنمية وهي ضعيفة جداً للمنافسة في الأسواق العالمية المعولمة اكثر فاكثر؛

٥- **قلة الاستثمار في التدريب والاعتماد البطيء لأنظمة أماكن عمل مرنة مقارنة ببلدان نامية أخرى اكثر تقدّماً؛**

٦- **تمويل غير مناسب للشركات الموجهة إلى التكنولوجيا والتصدير؛**

٧- **عدم مساواة واسعة النطاق في الدخل والثروات ضمن إطار الدولة العربية الواحدة وفي ما بين الدول العربية،** تظهر نفسها في قوة شرائية داخلية محدودة. وينقص هذا بدوره من قدرة السوق المحلية على الحفاظ على الإنتاج المحلي، ويضرب أيضا الفرص الصحية والتعليمية لعامة الشعب، مما يعرقل بدوره نمو إنتاجية اليد العاملة؛

٨- **مستويات عالية من الأمية خاصة في صفوف الإناث فضلاً عن مستويات متدنّية من التحصيل العلمي في صفوف اليد العاملة.** فمعدلات الأمية في صفوف الراشدين في العالم العربي مرتفعة نسبياً. بحيث يبلغ المعدل الإجمالي للأمية في صفوف الراشدين ٤٧ في المائة تقريباً، وهو معدّل أعلى بشكل ملحوظ من المعدلات الموازية له في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية أو في بلدان أوروبا النامية. وعندما ينظر إلى الأميّة في صفوف الإناث بشكل منفصل، تطالعنا في العالم العربي نسب اكثر سوءاً. لبنان وسوريا والأردن تظهر نسبياً معدّلات أمّية أدنى من بقية البلدان العربية، وهي معدلات تقارن ببعض معدلات البلدان الصناعية الجديدة (مراجعة الجدول ١)؛

٩- **معدل العمر المرتقب عند الولادة في المنطقة منخفض بدوره.** وحدها بعض الدول في جنوب آسيا وأفريقيا ما تحت الصحراء تظهر معدلات اكثر انخفاضاً. اما معدلات التزايد السكاني فهي مرتفعة جداً وتفوق كل المعدلات الموازية الأخرى باستثناء إفريقيا ما تحت الصحراء بين العامين ١٩٨٠ و ١٩٩٠. كان الأشخاص البالغين من العمر ١٤ سنة او اقل يمثّلون ٣ر٤٣ في المائة من الشعب العربي في العام ١٩٩٠، في حين أن المعدل الموازي في البلدان ذات الدخل المنخفض

والمتوسط تبلغ ٣ر٣٥ في المائة، وحدها منطقة إفريقيا ما تحت الصحراء تظهر نسبة أعلى (مراجعة الجدول ٢)؛

١٠- **معدلات المشاركة في التعلم على كل المستويات العلمية، ارتفعت بشكل جذري في العالم العربي بين العامين ١٩٦٥ و ١٩٩٠.** ما زال ثمة مجال للتحسين خاصة عندما تُقارَن المؤشرات العربية بالمؤشرات في البلدان المحاذية للمحيط الهادئ وفي أوروبا (مراجعة الجدول ٣). ما زال معدل سنوات التعليم في العالم العربي أدنى نسبياً منه في شرق آسيا والمحيط الهادئ وأميركا اللاتينية والدول الكاريبية (مراجعة الجدول ٤). التحصيل العلمي لليد العاملة العربية لا يحضّرها للمنافسة الدولية. في العام ١٩٩٢، كان معدل سنوات التعليم لليد العاملة العربية يساوي ٦ر٣ سنوات، والتوقع للعام ٢٠١٠ هو من ٥ر٤ إلى ٥ر٥ سنوات. بالمقارنة، في الصين، كان المعدل ٢ر٥ سنوات في العام ١٩٩٢ والتوقع للعام ٢٠١٠ هو من ٤ر٥ إلى ١ر٦ سنوات. ويكون الأداء الضعيف للبلدان العربية بارزاً بشكل خاص عندما يأخذ المرء بعين الاعتبار أن معدل سنوات التعليم في شرق آسيا وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين في العام ١٩٩٢ يفوق التوقعات للعام ٢٠١٠ بالنسبة إلى العالم العربي: في العام ١٩٩٢، كان معدل التعليم في شرق آسيا ٩ر٦ سنوات، في حين أن معدل بلدان التعاون والتنمية الاقتصاديين كان ٢ر٩ سنوات[٦٤]؛

١١- **ان البنى الصناعية غير المتوازنة للعديد من الاقتصاديات في العالم العربي تعرض للخطر قدرة هذه الاقتصاديات على الحفاظ على مناخات استثمار ثابتة وعلى تأمين الفرص المحلية للعمل المحلي.** الاقتصاد العربي هو أساساً "اقتصاد قديم"، فالعرب لم يغامروا بشكل جدي بدخول الاقتصاد الجديد، فما زال الإنتاج المنيفاكتوري الأولي يسيطر على بنية الإنتاج العربية. فالثورة الصناعية الثالثة متجذّرة في إلكترونيات ثابتة وتقنيات الكمبيوتر والمعلومات، ولم تتمكن البلدان العربية بعد من إقامة قاعدة حتى بدائية في هذه الصناعات. على العكس، أنشأت البلدان الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا، وبنجاح، صناعة إلكترونيات موجّهة نحو التصدير، في حين أن العمالة في الزراعة بنسبة ٣٠ إلى ٧٠ في المائة ما زالت الدعامة الأساسية في البلدان العربية الأكثر اكتظاظاً بالسكان. كذلك تلاحظ عمالة عالية في الخدمات، مما يعكس انتشاراً مفرطاً لبيروقراطية غير منتجة أساساً. مثلاً، العمالة في الخدمات في بلدان مجلس التعاون الخليجي تمثل ٦٥ في المائة من مجموع العمالة و٧٦ في المائة من العمالة في الأردن؛

١٢- **ما زال نشاط التصنيع المنيفاكتوري صغيراً نسبياً في الدول العربية كلها.** ويبدو أن المنطقة تتكل بشكل كبير نوعاً ما على الإنتاج المتخلف باستثناء المغرب والأردن وتونس، كما بقي نشاط التصنيع العربي المتخلف، محدوداً أو راكداً. ولكن تجدر ملاحظة ان بلدان شمال افريقيا تملك حصصاً في التصنيع المنيفاكتوري اكبر من الحصص المقابلة في بقية بلدان الشرق الأوسط (مراجعة الجدول ٥)؛

١٣- **القيمة المضافة للفرد الواحد في التصنيع في العالم العربي تبقى دون المعدل المماثل في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.** حتى انها تظهر انخفاضا كبيراً عن بلدان أميركا اللاتينية والدول الكاريبية (مراجعة الجدول ٦)؛

١٤- **تمثل منتجات النسيج والملابس والكيميائيات ثلاثة منتجات تصنيع طاغية في العالم العربي.** اما تصنيع معدات النقل والآلات فحصته منخفضة جداً. ووفقاً لكل المعايير، فان نشاط التصنيع العربي ما زال تقليدياً وحصص القطاع والمنتجات الحديثة منخفضة إلى درجة كبيرة (مراجعة الجدول ٧)؛

١٥- **تتوجه الاقتصاديات العربية لأسباب عملية بشكل غالب نحو التصدير وتظهر نسبة عالية جداً في التجارة الخارجية** (الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي). وان حصص التصدير من الناتج المحلي للدول العربية النفطية تفوق الـ ٧٠ في المائة. كذلك فإن الاقتصاديات العربية غير النفطية تعتمد بدورها على التجارة بشكل واسع، وهذا الاعتماد مرتفع نسبياً أيضا إذا ما تم قياسه وفقاً لحصة صادرات السلع أو المداخيل غير المتعلقة بالعناصر(تصدير المنتج) في الناتج المحلي الإجمالي. ربما من المهم أن نلحظ هنا أن الحصة الكبيرة من الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي كانت تصديراً للقوى العاملة اكثر منها لتصدير البضائع (مراجعة الجدول ٨)؛

١٦- **انخفضت الصادرات في المنطقة العربية بنسبة ١ر١ في المائة سنوياً خلال الفترة بين العامين ١٩٨٠ و ١٩٩٠**، في حين أن الصادرات من شرق آسيا وبلدان المحيط الهادئ زادت بنسبة ٨ر٩ في المائة لنفس الفترة. وبين العامين ١٩٩٠ و ١٩٩٥، يظهر الفرق بين المنطقتين بطريقة صارخة: في حين أن الصادرات في شرق آسيا زادت بنسبة ٨ر١٧ في المائة سنوياً، انخفضت الصادرات العربية بنسبة ٧ر٤ في المائة سنوياً. باستعمال العام ١٩٨٧ كسنة قياسية، نلحظ تدنّي معدلات التبادل التجاري (معدل أسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد) من ١٣٠ في العام ١٩٨٥ إلى ٩٦ في العام ١٩٩٠. بالرغم من أن هذه المعدلات قد تحسّنت قليلاً في أواسط التسعينات لم تعوض على المنطقة النكسات التي عانت منها في الثمانينات. في الواقع، بالرغم من ان معظم مناطق العالم النامي قد شهد تدنياً في معدلات التبادل التجاري، فالتدنيات الحاصلة في المنطقة العربية كانت الأكثر سوءً (مراجعة الجدول ٩)؛

١٧- **شكّلت المنتجات الأوّلية اكثر من ٩٨ في المائة من الصادرات العربية في العام ١٩٦٥. وقد تدنت هذه الحصة إلى ٨٧ في المائة في عام ١٩٩٠ وإلى ٧٥ في المائة في العام ١٩٩٦ وما زالت هذه الحصة مفرطة كونها تشير إلى ظاهرة الاتكال الكبير على تصدير الموارد الطبيعية وعلى الحصص المحدودة للصادرات المصنعة.** شكلت الآلات والمعدات اقلّ من ١ في المائة من مجموع الصادرات في العامين ١٩٦٥ و ١٩٩٠. اما المنتجات الكيمائية وصادرات البترول المكرّر فقد زادت، وكذلك المنتجات النسيجية والألبسة، لكن الزيادات في هذه الصادرات بقيت بسيطة، خاصة

بالمقارنة مع مناطق نامية ناجحة أخرى. في الواقع، زادت صادرات الآلات ومعدات النقل في معظم المناطق بين العامين ١٩٦٥ و ١٩٩ ما عدا في المنطقة العربية (مراجعة الجدول ١٠)؛

١٨- **كذلك تظهر التبعية لمصادر التمويل الخارجية من خلال المديونية العالية في المنطقة العربية.** بلغ الدين الخارجي العام في مصر ٢ر٣٤ مليار دولار في العام ١٩٩٠، في حين انه كان اقلّ من ٥ر١ مليار دولار في العام ١٩٧٠، وهو اكبر من دين كوريا الجنوبية بضعفين. بحلول العام ١٩٩٠، كانت الكويت قد كدّست ديناً خارجياً بقيمة ٣٤ مليار دولار. في العام ١٩٩٥، كان السودان الفقير مديناً بـ ١٨ مليار دولار، في حين ان الدين الخارجي بلغ ٢٢ مليار دولار في المغرب، و ٢١ مليار دولار في سوريا، و ٨ مليارات دولار في الأردن (مراجعة الجدول ١١). ويشاع ان دين العراق الخارجي يبلغ اكثر من مئة مليار دولار. بلغ الدين الخارجي نسبة للصادرات اكثر من ١٨٠ في المائة بالنسبة إلى العالم العربي في العام ١٩٩٠. وهو يشكّل اكثر من ٦ر٥٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في العام نفسه. وهذه النسبة الأخيرة هي الأعلى في جميع البلدان النامية، باستثناء إفريقيا ما تحت الصحراء. تُخضع خدمة الدين الاقتصاد لضريبة ثقيلة، بقياسها كنسبة مئوية من الصادرات، فاقت هذه الخدمة نسبة ٩ر١٤ في المائة في العام ١٩٩٥. في وقت سابق، كانت متطلبات خدمة الدين اكبر حجماً، ففي العام ١٩٩٠، كانت تبلغ ٦ر٢٤ في المائة، وبفضل إعادة جدولة تسديد الدين والإعفاء ومعدلات الفائدة العالمية الدنيا وبعض النمو في المنطقة، تدنت هذه النسبة. بالرغم من ذلك، تستهلك مدفوعات الفائدة على هذا الدين وحدها ١ر٨ في المائة من حاصل الصادرات في المنطقة (مراجعة الجدول ١٢). فضلاً عن ذلك، كان متوسط معدل الفائدة الفعلي على هذا الدين ٧ر٧ في المائة في العام ١٩٩٠، وقد كان أعلى من معدّل الفائدة الوسطي المفروض على الديون الخارجية للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بنقطة مئوية واحدة تقريباً. أما استحقاق الدين المتوسط العربي الخارجي، فقد كان ١٣ سنة مقابل ١٨ سنة للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في العام ١٩٩٠. وكان استحقاق الدين الوسطي ١٧ سنة في العام ١٩٧٠. وهذا يشير إلى ان عبء المديونية الخارجية يزداد في المنطقة. فينبغي ان تُدفع الديون بسرعة اكبر بسبب معدلات الفائدة المرتفعة وبسبب التدني لحاصل في الصادرات المستخدمة في تسديد المدفوعات (مراجعة الجدول ١٣).

لقد انخفضت إنتاجية العناصر الكاملة (ما يتبقى في سير عمل الإنتاج) وإنتاجية العنـــاصر الجزئية (معدل الطاقة الإنتاجية) بشكل جذري في المنطقة العربية بين العامين ١٩٦٠ و ١٩٩٠، في حين انه في معظم البلدان النامية الأخرى، ارتفعت الإنتاجية الكاملة الوسطية للعناصر في شرق آسيا وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين، بنسبة تزيد على ٥ر١ في المائة سنوياً؛

الرسم البياني ١

الإنتاجية الوسطية الكاملة للعناصر ١٩٦٠-١٩٩٠

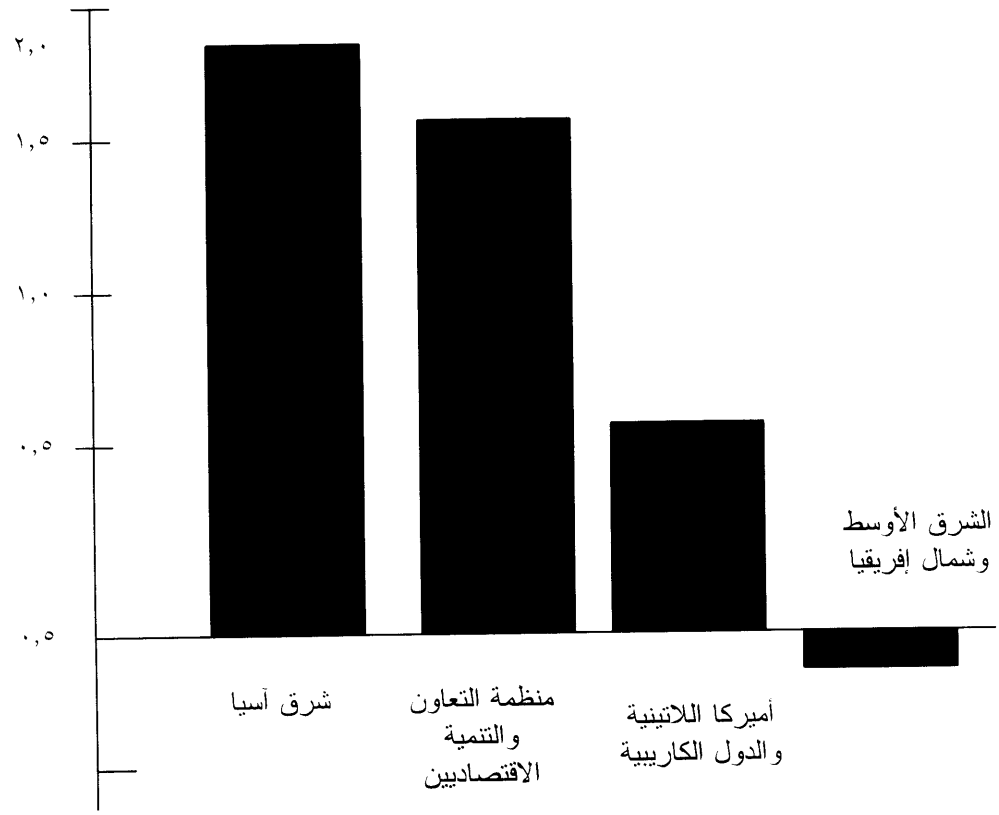

١٩- **حتى الآن، لم تنشئ أية دولة عربية نظاماً علمياً وتقنياً مناسباً.** بالرغم من وجود اكثر من ١٠ آلاف شركة استشارة واكثر من ١٠٠ ألف شركة تعاقد في العالم العربي، تبقى هذه الشركات صغيرة ويقتصر تخصصها غالباً على مجالات الهندسة المدنية، فإن عدداً من القيود يعوق عمل منظمات الاستشارة والتخطيط هذه. والخدمات المالية التي تتوفر لهذه المؤسسات صغيرة أو منعدمة بالمقارنة مع منافساتها في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين. فهي تقوم بمشاريع في قاعدتها الوطنية ونادراً ما تقوم بها خارجها لأنها تفتقر إلى إمكانية الحصول على تغطية للمخاطر. في حين أن البلدان الآسيوية التي كانت بدية في تطوير القدرات التكنولوجية الداخلية قد اقتبست أساليب بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين، الأمر الذي لم تفعله البلدان العربية[٦٥]؛

٢٠- **في العام ١٩٩٥، نشر علماء وأساتذة عرب اكثر من ٧٠٧٧ مقالة كبيرة وصغيرة في الدوريات الدولية الموثوق بها، حوالي ٨٠ في المائة من هذه الأبحاث المنشورة نُقذت في منظمات أكاديمية.** أما المجالان الأكثر أهمية فهما الكيمياء التطبيقية والطب العيادي. كان نتاج المثقفين في العالم العربي في العام ١٩٩٥، قد بلغ ٢٦ مقالة منشورة لكل مليون شخص. في المقابل، كان العدد في البرازيل ٤٢ وفي فرنسا ٨٤٠ وفي سويسرا ١٨٧٨ وفي كوريا الجنوبية ١٤٤. لمقارنة تقدّم كوريا الجنوبية نسبة إلى العالم العربي، يحتاج المرء فقط إلى ان يلحظ انه في العام ١٩٨٥، كان نتاج المثقفين في العالم العربي يساوي النتاج في كوريا الجنوبية وبلغ ١٥ لكل مليون شخص[٦٦]؛

٢١- **في العام ١٩٩٥، اكثر من ١٠٠٠ منظمة عربية نشرت بحثاً علمياً أو اكثر.** ويقدّر أن العدد الكامل للباحثين الذين يعملون في مراكز أبحاث في العالم العربي بدوام كامل يقارب الـ ١٠ آلاف شخص. في السنة نفسها، وظّفت أقسام العلوم الأساسية والتطبيقية في الجامعات العربية ٥٠٣٠٠ عضو كلية، و ٣٢٢٠٠ منهم كانوا من حملة شهادة الدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا. يقدّر الدكتور "انطوان زحلان" أن عدد حاملي شهادة الدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا في العالم العربي يقارب الـ ٥٠ ألف شخص. لكن نتاجهم محدود كذلك فعاليتهم نظراً إلى ميزانيات الأبحاث والتنمية المنخفضة والى غياب الأنظمة العلمية والتكنولوجية؛

٢٢- **في العام ١٩٩٥، ٣٣ في المائة من كل المنشورات العلمية كانت تصدر في بلدان مجلس التعاون الخليجي وهي تشكّل ١ في المائة فقط من السكان العرب.** تصدر مصر ٣٢ في المائة من هذه المنشورات وهي تشكّل ٢٥ في المائة من السكان العرب. اما دول المغرب فتصدر ١٨ في المائة منها وتشكل ٣١ في المائة من السكان، في حين ان لبنان وسوريا والأردن تصدر ٨ في المائة منها وتشكّل ٩ في المائة من السكان. ٢٩ منظمة فقط نشرت ٥٠ بحثاً علمياً أو اكثر في دوريات دولية علمية موثوق فيها، و ٥ منظمات فقط نشرت ٢٠٠ بحثاً أو اكثر. وقد كان لجامعة الملك سعود (الرياض) ٤٢٢ منشورة وكانت منظمة الأبحاث الأولى في العام ١٩٩٥. اما جامعة القاهرة فقد تلتها مع ٣٣٠ منشورة. وكان لجامعة الملك فهد للبترول والفلزات (ظهران) ٣٢٠ منشورة[٦٧]؛

٢٣- **أنفقت البلدان العربية مجتمعة ٧٥٠ مليون دولار على الأبحاث والتنمية في العام ١٩٩٥ مما يساوي حوالي ٠ر٢ في لمائة من ناتجها القومي الإجمالي.** أما البلدان الصناعية فقد كرّست

٥٠٠ مليار دولار للأبحاث والتنمية في العام ١٩٩٥ مما يشكّل حوالي ٣ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، وكرّست البلدان الصناعية الجديدة بدورها بين ١ و ٣ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للأبحاث والتنمية. اما العالم العربي فكرّس موارد قليلة لهذا النشاط الأساسي واقل بكثير مما يجدر به ويستطيع أن يكرّسه؛

٢٤- **هناك القليل جداً من طلبات المنح للأبحاث في العالم العربي**، ومنح نشرها وإمكانية المنح أيضاً. في العام ١٩٩٠، كان للجزائر ١٨٥ منحة بحث ولمصر ٧٨٩ وللعراق ٣٢٢ ولتونس ١٤٤ وللمملكة العربية السعودية ٤٥٥. في المقابل، كان لهولندا ٥٣٥١٤ ولكوريا الجنوبية ٣١٣٨٧ ولإسرائيل ٣٩٠٨ ولليابان ٣٧٦٧٩٢؛

٢٥- **كان ثمة ٩ر٤ خطوط اتصال رئيسية لكل ١٠٠ عربي في العام ١٩٩٦ مقارنة بـ ٨ر٠ خطوط في العام ١٩٧٥.** هذا هو تقريباً المعدل نفسه في جنوب شرق آسيا لكنه أدنى منه في أميركا اللاتينية التي فيها ٢ر١٠ خطوط لكل ١٠٠ مواطن. لكن الفروقات بين البلدان المختلفة في المنطقة مذهلة، فثمة ٥ خطوط رئيسية لكل ١٠٠ شخص في مصر و ٢ر٣٠ في الإمارات العربية المتحدة و ٣ر١ في اليمن. ومعظم صناعات الاتصالات السلكية واللاسلكية هي مرافق عامة تعمل في ظل ظروف احتكارية. وحدهما المغرب وتونس فتحتا المجال للاستثمار الأجنبي في هذه القطاعات؛

٢٦- **الهواتف الخليوية المتنقلة تستعمل على نطاق واسع في بلدان مجلس التعاون الخليجي ولبنان والأردن والمغرب وتونس واليمن.** غالباً ما يكون استعمالها ذا كلفة عالية كما أن رسوم الاشتراك الأساسية باهظة. في المملكة العربية السعودية، يبلغ رسم الاشتراك ٨٠٠ دولار وهو الرسم الأعلى في العالم. ويبلغ عدد الهواتف الخليوية فيها لكل ١٠٠ شخص اكثر من ١٠ أجهزة، وفي لبنان ٥ر٦، ولكنه يتدنّى في الأردن إلى ٣ر٠ وفي اليمن إلى ١ر٠ . وبالمقارنة مع المعدلات في أميركا اللاتينية (٤ر١) وجنوب شرق آسيا (٧ر٠) ، نلاحظ ان الأرقام العربية مرتفعة نوعاً ما. ومن الصعب ان نحدّد تماماً توزيع العمل / الاستهلاك في استعمال الهواتف الخليوية لكن ثمة ما يعزز الشكوك في ان استعمالها في الاستهلاك مرتفع نسبياً؛

٢٧- **خلافاً لانتشار الهاتف الخليوي، لا زالت شبكة الإنترنت محدودة وفي مراحل استعمالها الأولى.** فمثلاً، لا تسمح سوريا والمملكة العربية السعودية بتوصيلات الإنترنت لأسباب "أمنية". اما أعلى نسبة توصيلات فهي في الإمارات العربية المتحدة لكنها تقدّر بـ ٨ر٠ اشتراك لكل ألف شخص. في الأردن، ثمة ٤ر٠ اشتراك لكل ألف شخص، وحوالي ٣ر٠ في مصر ولبنان والمغرب، و ٠٠١ر٠ في الجزائر و ٠٠٢ر٠ في تونس. يقابلها ٦ر٠ في جنوب شرق آسيا و ٣٥ر٠ في أميركا اللاتينية؛

٢٨- **ملكية الكمبيوتر مرتفعة نسبياً في المنطقة العربية**، ففي الإمارات العربية المتحدة، ثمة ٥ر٦ كمبيوترات شخصية لكل مئة شخص، تليها المملكة العربية السعودية بـ ٧ر٣، ولبنان بـ ٤ر٢، وعُمان بـ ٠ر١، والأردن وتونس بـ ٧ر٠ ومصر بـ ٦ر٠، والجزائر بـ ٣ر٠، والمغرب بـ ٢ر٠، وسوريا بـ ١ر٠. في أميركا اللاتينية، يبلغ المعدل لكل مئة شخص ٤ر٢ وفي جنوب شرق آسيا ٤٥ر٠؛

٢٩- **أنفقت البلدان العربية حوالي ٥ر٤ – ٥ر٥ في المائة من نتاجها المحلي الإجمالي على التعليم.** وهي النسبة نفسها التي تنفقها معظم البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على التعليم، لكن الغريب في الأمر انها أدنى بكثير من إنفاق الدول الصناعية والبلدان الصناعية الجديدة. فضلاً عن ذلك، ينفق العرب كثيراً على المستويات الثالثة (٤ أضعاف ما ينفقونه على المستويين الابتدائي والثانوي). وهذه نسبة أعلى بكثير مما تنفقه البلدان النامية الأخرى على هذا المستوى؛

٣٠- **بين العامين ١٩٩٠ و ١٩٩٥**، وفي مجموعة ممن يتراوح عمرهم بين ٢٠ و٢٤ سنة، ١ر٠ في المائة من المصريين درسوا الرياضيات وعلوم الكمبيوتر و ٥ر٢ في المائة درسوا الهندسة. وكانت هذه النسب على التوالي ٨ر٠ و ٥ر٢ في الجزائر، ٦ر٠ و ١ر١ في لبنان، ٣ر٠ و ٥ر٠ في المملكة العربية السعودية، و ٣ر٠ و ٨ر٠ في تونس ، و ١ر٠ و ٠ر١ في سوريا، و ٥ر٢ و ١ر٣ في الأردن. يقابلها ٨ر٢ و ٥ر١٠ في كوريا، و ٢ر١ و ٧ر٢ في المكسيك، و ٧ر٢ و ٢ر٤ في الولايات المتحدة؛

٣١- **جدارة النظام التعليمي منخفضة نسبياً.** فقد أظهرت دراسات أجريت مؤخراً في مصر ان الجدارة في مهارات اللغة والرياضيات تبلغ ٣٠ في المائة و٤٠ في المائة على التوالي. وفي دراسة دولية للإنجاز العلمي المقارن في العام ١٩٩٦، احتلت الكويت، البلد العربي الوحيد المتباري من العالم العربي، المرتبة الـ ٣٩ من اصل ٤١. وفي العام الذي سبق، احتلت الأردن المرتبة الأخيرة؛

٣٢- **معدلات البطالة عالية جداً في العالم العربي،** حيث هناك ١٠ ملايين عاطل عن العمل، وخاصة في صفوف خريجي الجامعات حيث بلغت نسبة البطالة بين ٣٠ و ٣٥ في المائة وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما. ربما يعود هذا جزئياً إلى النقص في التنسيق بين نتاج النظام التعليمي والمهارات المطلوبة في القطاع الصناعي والقطاع العام؛

٣٣- **تسجّل المنطقة أعلى سبة تزايد سكاني في العالم.** فاكثر من ٣٠ مليون فرصة عمل متوجب توفيرها بحلول العام ٢٠٠٥ فقط بهدف تشغيل الزيادة المتوقعة في العرض في اليد العاملة.

باء- التحديات الاقتصادية العربية

بالرغم من انه قد يكون من الملائم ان نقول ان الصعوبات الاقتصادية العربية في الثمانينات يمكن ان تفسّر بشكل كامل بانخفاض أسعار النفط، ولكن الحقيقة تكمن في أمر آخر. فواقع ان أسعار النفط يمكن ان تؤثر إلى هذا الحد على كل مؤشرات الأداء الاقتصادية، هو أمر معبّر بحد ذاته. في هذا الإطار، يكون الاعتماد المفرط على عائدات النفط دليلاً على الفشل الاقتصادي العام.

يبقى الاقتصاد العربي اليوم غير متنوّع تقريباً كما كان في السبعينات. وما زالت صادرات النفط هي المحرّك الاقتصادي الحصري في المنطقة. والعالم العربي بعدد سكانه الذي يفوق الـ ٢٦٠مليون شخص لا يصدّر في ما عدا النفط ما تصدّره فنلندا بسكانها الـ ٦ ملايين. ان ظاهرة الاعتماد على العائدات النفطية هي ظاهرة منتشرة بشكل واسع ولا تقتصر على البلدان الغنية بالنفط.

فقد ظهرت الآن "تبعية ثانوية" لعائدات النفط في أنحاء المنطقة كافة. اما صادرات السلع المصنعة القابلة للتجديد والخدمات فتساهم بشكل متواضع جداً في مصادر التمويل الخارجية لكل البلدان العربية. وقد صدّرت البلدان العربية غير المنتجة للنفط "منتجيها" إلى بلدان الخليج واستخدمت الحوالات المالية بديلاً عن تنمية الصادرات الداخلية. واما نشاط التصنيع في ما عدا النفط، فهو محدود ومختلّ التركيب وتقليدي ومتطلّع نحو الداخل وتابع تقنياً لموارد خارجية. اما القدرات التقنية المحلية فهي غير متوفرة وثمة تفضيل كبير "لمفاتيح إدارة المشاريع". اما الإنفاق على الأبحاث والتنمية فهو متواضع إلى درجة كبيرة. كما ان التعاون الإقليمي محدود ويمكن توسيعه لمصلحة الجميع. ان معظم البلدان العربية متصلة بمراكز اقتصادية غير عربية وتبدي قدراً محدوداً من التعاون مع جيرانها العرب. والمديونية الخارجية كبيرة جداً بدورها وقد بدأت تستنفد طاقات المنطقة. ما زالت المنطقة العربية تراهن على صناعات "متدهورة" وعلى نشاطات فوردية قديمة ونشاطات تصنيع تقليدية. ما زالت الدلائل على الاقتصاد الجديد قليلة في البنى الصناعية لمعظم الاقتصاديات العربية. اما الادخار الداخلي فهو غير كاف ونادراً ما يموّل الاستثمار. وقد تأصّلت عادات الاستهلاك الكبير وغير المنتج تأصّلاً متيناً في أنظمة عمل معظم المجتمعات العربية. ما زالت نسبة الأمية مفرطة الارتفاع. اما معدلات سنوات التعليم فقد زادت لكنها ما زالت أدنى بكثير منها في بلدان نامية ناجحة. وتكاد السياسات الصناعية تكون صارمة جداً أو غائبة وثمة ميل لاعتماد السياسات – البدع التجزيئية لصندوق النقد الدولي وهي غير ملائمة للتنمية والقيم العربية.

طبعاً، ثمة عدد من المشاكل الجدية وما تستطيعه السياسات التنموية القيام بمعالجتها فرديا أو جماعياً قليل جداً. ناهيك بان الحلول المبسطة والمستعارة تبقى عاجزة عن الإحاطة بآليات العمل السلبية المرسخة للتخلف العربي.

كما انه ثمة ميل طاغ في العالم العربي إلى التقليل من شأن الإنجازات الإيجابية، والمبالغة في تضخيم آثار التيارات السلبية. عندما نستثني النفط، تشكّل الصادرات ما بين بلدان المنطقة نسبة محترمة من مجموع الصادرات. فهي تبلغ حوالي ١٩ في المائة من مجموع الصادرات العربية غير النفطية. ويمكن مقارنة هذه النسبة بالصادرات ما بين بلدان المنطقة في مركوسور (Mercosur) وجمعية أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، مع انها اصغر بكثير في المبالغ المطلقة (٨ مليارات دولار). هذه نقطة مهمة وإيجابية. فهي تشير إلى أنه، في ما يتعلق بالتجارة ما بين بلدان المنطقة نفسها، ربما يتم إنجاز اكبر مما قد تقترحه البيانات الإجمالية التي تشتمل على النفط، وأن التجارة غير النفطية ما بين بلدان المنطقة ربما تملك القدرة على العمل كقاعدة لتنمية قدرة تنافسية دولية في المنتجات غير النفطية[٦٨] .

ارتفعت معدلات التجارة ما بين البلدان العربية في المنتجات غير النفطية بنسبة ١١ في المائة سنوياً في التسعينات. وهذا يساوي ضعفي نسبة النمو التي حُققت في الثمانينات. كما أن التسعينات شهدت نمواً سريعاً في الصادرات غير النفطية ما بين بلدان المنطقة، بوتائر أسرع من الصادرات غير النفطية العالمية. وأياً كانت الاعتبارات التي قد تشير إلى اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي (أو نقصه)، فهي تدعو إلى التساؤل عن وجهة النظر التقليدية القائمة على غياب العلاقات التجارية بين دول المنطقة والآفاق الضيقة للقيام بالمزيد في المستقبل.

من ضمن الإنجازات اللامعة للعرب، نجد الأرباح الكبيرة في معالجة النفط المتصاعدة ليحوّل إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبعض الإنجازات الناجحة في بعض القطاعات الصناعية المحددة في سوريا وتونس والأردن ومصر.

على العرب إنجاز المزيد، كما وينبغي عليهم تفادي الحلول المفرطة التبسيط التي تميل إلى المبالغة في أفضلية أحد النماذج. يشتمل معظم التوصيات المقدّمة هذه الأيام على حلول شمبيتيرية جديدة أو المبالغة في تبني ميثودوجيا الحلول التكنولوجية، بينما المطلوب اعتماد نظرة اكثر توازناً وانتقائية تتمحور حول حاجة العرب إلى أن يبتعدوا عن الاقتصاديات المعتمدة على الريع سابقاً (اعتماد كبير على ريع النفط أو تحويل الثروة إلى أصول مالية)، بحيث ينتقلوا إلى اقتصاديات منتجة ترتكز على قيمة مضافة عالية وإنتاج قابل للتجديد. سيكون هذا منوطاً اكثر فأكثر ببناء قدرات التجديد، وعلى المهارات في مشاريع الأعمال والتقنية، وعلى سياسات تعليم وأبحاث مناسبة، وإضفاء المزيد من الديمقراطية على أنظمتهم الإجتماعية والسياسية، وعلى دخول كامل ومدروس إلى الاقتصاد الجديد. وعلى العرب ان يبنوا المقومات الأساسية لاقتصاد تنافسي ويعملون على تعزيزه وتفعيله. وهذا يستدعي:

١- حملات لمحو الأمية واسعة النطاق، خاصة للإناث؛

٢- تحسين وموازنة وإصلاح الأنظمة التعليمية على جميع المستويات. فثمة حاجة أكيدة للتشديد بسرعة على مواضيع العلم والمعرفة بالكمبيوتر ومواضيع التقنية العالية؛

٣- مباشرة الكفاح الجدي للبيروقراطية، واعتماد قرارات وسياسات وإجراءات حكومية اكثر شفافية وإنشاء أنظمة إدارة افضل واكثر فاعلية، مع فرصة أوسع لإشراك المواطنين في صياغة ومراجعة السياسات. ويتأتّى هذا من إدراك أهمية الدولة في استراتيجية فك القيود الاقتصادية وفي بناء البنية التحتية اللازمة لتقنيات الكمبيوتر والمعلومات، وتنسيق توزيع الاستثمار نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، وتحسين المهارات، وقيادة الانتقال إلى الاقتصاد الجديد، ودفعه نحو التنويع، وتأمين الحماية للمصلحة الوطنية ضد المضاربين على العملة وأسواق رؤوس الأموال المتقلبة، والحؤول دون الاستعمال المفرط للمصالح الخاصة لدول خارجية معادية وقوية. وبالمشاركة الديمقراطية في إطلاق الطاقات الخلاقة للمواطنين وفي بنائهم لقدرة تحويلية للدولة، سيكون العرب قد احتذوا ببعض جهود التنمية الأكثر دواماً ونجاحاً في جنوب شرق آسيا؛

٤- تعزيز القطاع الخاص والمبادرات الجماعية من خلال الشراكة مع القطاع العام؛

٥- إنشاء مؤسسات وسياسات فعالة لتشجيع الادخار الداخلي وتنميته؛

٦- رفع مستويات المهارات (التعلم من خلال التنفيذ، التخلّي عن المشاريع المنعزلة وتطبيق برامج تدريب جماهيرية وقابلة جداً للاستيعاب) كما يجب أن يتم التشديد هنا على بناء القدرات الإنتاجية الداخلية التي يمكنها أن تستوعب المهارات العربية وتدرّبها في أماكن العمل والمدارس وفي كل مكان؛

٧- زيادة القدرات التكنولوجية الداخلية من خلال بناء مراكز امتياز جامعية ومراكز انطلاقة تكنولوجية محلية ومن خلال تحويل مراكز الاستشارات الداخلية ومتعاقدي التصميم الهندسي إلى منافسين دوليين قابلين للبقاء؛

٨- زيادة حلقات الوصل والارتباط بين الشراكات التي يجب ان تعتبر مختبرات تقنية إقتصادية بين العاملين على خلق المعرفة ونشرها. ويتم هذا عبر مساعدة الشركات على تقوية قدراتها على حل مشاكلها الداخلية (بزيادة المهارات وبناء الإمكانيات) وعبر تشجيع الروابط الخارجية مع الشركات الأخرى؛

٩- إقامة حلقات الوصل والشبكات ضمن إطار كل دولة وبين الدول العربية. فثمة فائدة جمة وأساسية تتأتى من تطوير البنى التنافسية في ما بين الاقتصاديات المتشابهة والمتجاورة. وثمة فترة ابتدائية تسمح للدول بأن تطوّر قدرات أقوى وأبرز قبل أن تعرّض نفسها بشكل كامل للتيارات التنافسية العالمية؛

١٠- بناء القدرات العالمية في اوجه الإنتاج كلها؛

١١- زيادة حصة الاقتصاد الجديد وتطوير المعرفة بالاقتصاد، فالمنافسة تبدو اليوم مرتبطة بالحصول على المعلومات الصحيحة في المكان الصحيح والوقت الصحيح، وهذا يحتاج إلى بنية تحتية معلوماتية قابلة للحياة وفعالة من شبكة الإنترنت، ومواقع الشبكات، والأقمار الصناعية، وألياف الأجهزة البصرية، وانفتاح المكونات على الدروب العريضة للمعلومات؛

١٢- تجديد متواصل من خلال سياسات إبداع وطنية وإقليمية، وإزالة الحواجز التي تعرقل المشاركة الكاملة للناس في ضمان تحقيقهم الفوائد الرئيسية من التطور.

كل عنصر من العناصر الآنفة الذكر يمكن ان يكون موضوع بحث كامل. المقصود هنا هو نظرة عامة عن العناصر الأساسية التي ينبغي مناقشتها. وقد تمّ اختيار هذه العناصر لأنها مكوّنات تأكدت صوابيتها في نجاح بلدان أخرى متطورة وسريعة النمو، لأنها تتوجّه مباشرة إلى نقاط ضعف ملحوظة في الاقتصاد العربي، ولأنها ترتكز على نقاط القوة العربية كوسيلة لمواجهة التحديات المطروحة عليها، ولأنها تخلق أرباحا كبيرة غير مباشرة وغير متوقعة على كافة المستويات الاقتصادية.

للتركيز على العناصر التنافسية الأساسية، ولزيادة النشاطات ذات القيمة المضافة التي تتمّ فصلها عن التبعية للموارد الطبيعية، لكليهما تأثيرات في التغيير في اوجه النشاط الاقتصادي، في الأعمال والقطاعات الأخرى وحكومات الدول المنفردة والمؤسسات الإقليمية وعلى أوضاع الاقتصاد والمجتمع العربي عامة.

صدرت حديثاً صورة متكاملة من الأدبيات عن الفجوات التكنولوجية والمعلوماتية والمعرفية. إن إمكانية "اللحاق" تكمن هنا، ولكنها تتحقق فقط في البلدان التي تملك ما يكفي من "القدرة الإجتماعية" القوية. مثلاً: تلك التي نجحت في تجنيد الموارد الضرورية (استثمار، تعليم، أبحاث، وتنمية) والعوامل (الناس، الشركات، رجال الأعمال، الحكومات، الجامعات، والنقابات، الخ..). يجب أن ينظر إلى هذه العوامل على أنها مكملة أكثر منها بديلة في النمو الاقتصادي.

من المهم جداً أيضاً إلا يتم التعامل مع التقنية على أنها (نصوص أولية) أو (تصميمات) يمكن استهدافها وشراؤها من السوق، بل يجب ان تعامل على انها مندمجة تنظيمياً، ذات طابع إدِّخاري خفي، وتتأثر بالتفاعل بين الشركات ومحيطها، ومحددة جغرافياً.

إضافة إلى ذلك، سيكون على الحكومات مع ذلك ان تتحرك في مواضع دقيقة يمكن أن يكون لها افضل التأثير في تعزيز العناصر التنافسية العربية الأساسية، ومن هذه المواضع:

(أ) تغيير طريقة الاستثمار في المستقبل: التشديد كثيراً على الاستثمار في الموارد البشرية والتدريب والمعرفة؛

(ب) تغيير طريقة تعامل القطاع العام مع القطاع الخاص: التشديد على تنمية الاستراتيجيات القطاعية ومجموعات الشركات الاستراتيجية، والمبادرات الجماعية والتعاون الإقليمي، والأهم من كل ذلك هو إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة الناس في كل أوجه التنمية؛

(ج) تغيير إدارة الاقتصاد: التشديد على بناء أنظمة قوية ومرنة من أجل اقتصاد قابل للتكيف وقادر على تحديد الرابحين؛

(د) تغيير بنية البيروقراطية: التشديد على الفعالية والاستحقاق والخبرة والمسؤولية والشفافية والنزاهة؛

(هـ) تغيير ميزان القوى بين القطاع العام والمجتمع المدني : التشديد على موازنة وتعزيز المؤسسات التي تلعب دور الوسيط بين الدولة والمواطنين، تقوية الممارسات الديمقراطية التي تسمح للبلدان الصناعية بتحقيق استفادتها وتقدمها؛

(و) بناء البنية التحتية الضرورية في كل وجوهها: الطبيعة والمعلوماتية والتنظيمية والتكنولوجية.

مع ان للدولة دورا مهما وحيويا تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية، لكنها لا تستطيع وحدها ان تجعل سياساتها تنجح. على الجميع أن يعملوا معاً لتنمية اقتصاد يتمتع بقدرة داخلية على التحسن والانتقال باستمرار إلى قيمة مضافة أعلى والى فضاءات الاقتصاد الدولي الجديدة. ولكن، على الدولة أن تحتفظ بقدراتها في الحكم وفوقها في حماية المصلحة الوطنية والشرائح الاجتماعية الضعيفة.

فسياسة التنمية التي نحدّدها هنا ليست مجرد ميزانية أو سياسة استقرار قصيرة الأجل أو حتى مخططاً. انها إطار يراد منه أن يخلق نظرة مشتركة وحسّاً إدارياً مشتركاً يصقل الطريقة التي يمكن فيها لكل شرائح الاقتصاد والمجتمع أن تعمل معاً.

فالقيمة المضافة هي الفرق بين مجموع مبيعات الصناعة وكلفة المواد الخام والسلع والخدمات التي تشتريها هذه الصناعة من صناعات أخرى. وكلما ارتفعت القيمة المضافة، كلما زاد الدخل الذي يمكن ان يتقاسمه أصحاب العمل واليد العاملة والدولة. فبإمكان الشركات ان ترفع قيمتها المضافة بأن تصبح أكثر فعالية وبأن تخفض كلفة الوحدة، أو يمكنها ان تنتج شيئاً قيمته اكبر بالنسبة إلى زبائنها. تشتمل النشاطات ذات القيمة المضافة الأعلى على تحسينات متواصلة في التخطيط والهندسة والأبحاث والتنمية والتدريب والتسويق ومراقبة النوعية وخدمة الزبائن. وهناك نشاطات أخرى كالتجديدات التنظيمية ومرونة اكبر في أمكنة العمل واعتماد تكنولوجيات متقدمة وتخفيض آثار التقلبات الاقتصادية، كل هذه النشاطات يمكنها ان تخفض جذرياً الكلفة، أو التزود بالمواد، وان ترفع بالتالي القيمة المضافة.

فالانتقال إلى قيمة مضافة أعلى ليس حدثاً يحصل مرة واحدة. يجب أن ينظر إليه كعملية وليس كهدف. فالقيمة المضافة الأعلى هي نتيجة القيام بتحركات مختلفة والقيام بها بطريقة مختلفة في آن معاً. وفي العالم العربي، يأخذ الانتقال إلى قيمة مضافة أعلى ستة اتجاهات رئيسية:

أولا: نحتاج إلى الابتعاد عن الاتكال الحصري على النفط والإنتاج المتعلّق بالنفط. فثمة قيمة مضافة أعلى فعلاً في الانتقال نحو الأعلى أو نحو الأدنى في معالجة النفط. هذا ما يجب فعله سريعاً. ولكن، على العرب أيضا أن يبتعدوا أكثر فأكثر عن النفط وعن اتكالهم الحصري على الموارد الطبيعية، بهدف تنويع البنى الإقتصادية والأسواق والقدرات التكنولوجية والمهارات، والى تطويق الاتجاه المتفشّي في الاتكال على الريع في الاقتصاد العربي؛

ثانيا: يحتاج العرب إلى تطوير وجود أقوى في الاقتصاد الجديد حيث تنمو الصناعات بسرعة وتكون اقلّ تقلباً ويمكنها أن تخلق معرفة جديدة؛

ثالثاً: هناك حاجة إلى التشديد على الموارد القابلة للتجدّد. فليس من الذكاء أن نبني أساسات صناعية على مورد غير قابل للتجدّد سيزول في حياة أحفادنا؛

رابعاً: سيتطلّب الانتقال إلى قيمة مضافة أعلى الكثير من جهود الأبحاث والتنمية حيث يستدعي ذلك التشديد على مقدرات التنمية التكنولوجية الذاتية، هذا ما نحتاج إليه بالظبط في مواجهة الضعف البنيوي الأساسي في الاقتصاد العربي المعاصر؛

خامساً: على الجامعات أن تكون رأس حربة عملية التحوّل التكنولوجي، وهذا ما فعلته الجامعات في البرازيل وماليزيا. يمكن للدولة والصناعة والجامعات ان تعمل معاً لتبني مراكز انطلاقة تكنولوجية، ومراكز استشارات يمكنها أن تعمل معاً وبطريقة مستقلة لبناء المناخ الذي يسمح بالتجديدات التكنولوجية الداخلية؛

سادساً: لم يعد بمقدور العرب الاتكال على الأجور المتدنية للتنافس في السوق العالميـــة. فمعظم الأجور في العالم العربي في ظلّ الضغط على الأجور والعمالة البديلة في دول الخليج، مرتفع نسبياً. فالحاجة ماسة إلى عامل إنتاجية مرتفع يمكنه أن يخفض كلفة الإنتاج ويزيد القدرات التنافســية للإنتاج المحلي. فالأجور المتدنّية لا تعني بالضرورة الكلفة المتدنّية خاصة إذا كانت الإنتاجية متدنية. فليس المهم كلفة اليد العاملة بل كلفة العمل للوحدة (وهي مجموع كلفة اليد العاملـــة مقســـومة علـــى مجموع الحصيلة).

ويصبح السؤال مشروعاً عما إذا كان باستطاعة هذه التحركات التي نصحنا بها أن تتعـــامل مع الصعوبات المعقدة والملازمة التي تعيق الاقتصاد العربي. فعلاً، من الصعب أن نقول أن اتبـــاع البرنامج المذكور أعلاه من شأنه أن يحقق النجاح الاقتصادي الكامل. وما نراه في الرســـم البيـــاني الثاني هو نوع العائدات التي يمكن أن يحققها الاقتصاد العربي لو أنه " يعتمد " المكوّنـــات والنســـب الآسيوية. في الرسم البياني الثاني، من الواضح انه، لو استطاع العـــرب أن يضيفـــوا فقـــط "فـــرق الاستثمار" لدخل الفرد الواحد في المنطقة العربية، سيرتفع الدخل الفردي في المنطقة العربيـــة مـــن قيمته الحالية ٣٣٤٢ دولاراً إلى ٣٨٦٣ دولاراً. يمكن أن نتوقع عائداً اكبر بكثير عندما نضيف "فرق الاستثمار والتعليم" . عندها سيرتفع الدخل الفردي إلى ٥١٧٩ دولاراً. وسيبلغ العائد التعليمي الصافي ١٣١٦ دولاراً للشخص الواحد. وإذا جرى تفعيل كل عناصر النمو الاقتصادي العالمي، سيزداد دخل الفرد إلى ما فوق ٨٠٠٠ دولار .

إن عائدات التعليم والاستثمار وتصدير منتوجات الفبارك عالية وحقيقية، ليـــس للاقتصـــاد العربي وقت يضيعه، فالتغيرات الكبرى ضرورية بسرعة وحالاً.

الرسم البياني ٢
الفروق في نمو الدخل الفردي
الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد بالدولارات الأميركية

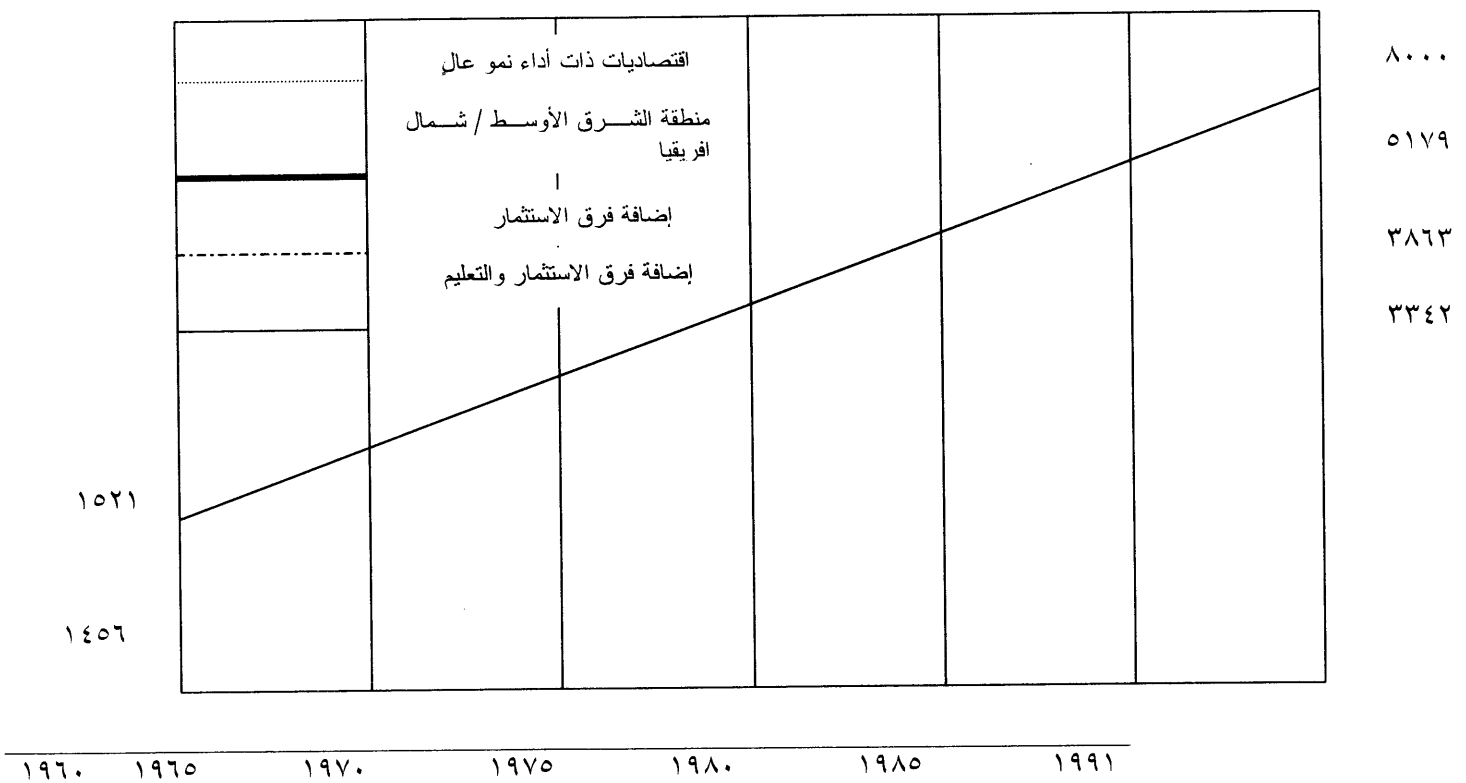

قائمة الجداول

الجدول ١- المؤشرات الأساسية وفقاً للمنطقة

	عدد السكان (بالملايين) أواسط ١٩٩٠	المساحة (بآلاف الكيلومترات المربعة)	الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد		المعدل السنوي الوسطي للتضخم (نسبة مئوية)		معدل العمر المرتقب عند الولادة (بالسنوات) ١٩٩٠	أمية لدى الراشدين (نسبة مئوية)	
			بالدولارات ١٩٩٠	المعدل الوسطي للنمو السنوي (نسبة مئوية) ١٩٦٥-٩٠	١٩٦٥-٨٠	١٩٨٠-٩٠		إناث ١٩٩٠	المجموع ١٩٩٠
دخل منخفض ومتوسط	٤١١٤٥,٨	٧٨,٩١٩	٨٤٠	٢,٥	١٦,٧	٦١,٨	٦٣	٤٦	٣٦
إفريقيا التحصحراوية	٤٩٥,٢	٢٣,٠٦٦	٣٤٠	٠,٢	١١,٤	٢٠	٥١	٦٢	٥٠
شرق آسيا والهادئ	١,٥٧٧,٢	١٥,٥٧٢	٦٠٠	٥,٣	٩,٣	٦	٦٨	٣٤	٢٤
جنوب آسيا	١,١٤٧,٧	٥,١٥٨	٣٣٠	١,٩	٨,٣	٨	٥٨	٦٧	٥٣
أوروبا	٢٠٠,٣	٢١,٧١	٢٤٠٠	--	١٣,٩	٣٨,٨	٧٠	٢٢	١٥
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢٥٦,٤	١١,٣٣٤	١٧٩٠	١,٨	١٣,٦	٧,٥	٦١	٦٠	٤٧
أميركا اللاتينية الدول الكاريبية	٤٣٣,١	٢٠,٣٩٧	٢١٨٠	١,٨	٣١,٤	١٩٢,١	٦٨	١٨	١٦
اقتصاديات أخرى	٣٢٠,٩	٢٢,٦٣٤	---	---	---	---	٧١	٧	٦
غارقة فى ديون طائلة	٤٥٥,٢	٢١,٠٤٨	٢١٤٠	٢,١	٢٧,٤	١٧٣,٥	٦٧	٢٤	٢١

المصدر: تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢.

الجدول ١ –١– المؤشرات الأساسية وفقاً للبلد

	عدد السكان (بالملايين) أواسط ١٩٩٥	المساحة (بآلاف الكيلومترات المربعة)	الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد		المعدل الوسطي للنمو السنوي (نسبة مئوية)		المعدل السنوي الوسطي للتضخم (نسبة مئوية)			معدل العمر المرتقب عند الولادة (بالسنوات) ١٩٩٥	الأمية لدى الراشدين (نسبة مئوية)	
			بالدولارات ١٩٩٥	٩٥-١٩٨٥	٩٠-١٩٦٥	٨٠-١٩٦٥	٩٠-١٩٨٠	٩٥-١٩٨٥			١٩٩٥	١٩٩٥
مصر	٥٧,٨	١,٠٠١	٧٩٠	٤,١	١,١	٦,٤	١١,٨	١٥,٧		٦٣	٦١	٤٩
السودان	٢٦,٧	٢,٥٠٦	–	---		١١,٥	---			٥٤	٨٨	٥٤
المغرب	٢٦,٦	٤٤٧	١١١٠	٢,٣	٠,٩	٧	٧,٢	٤,٨		٦٥	٦٩	٥٦
سوريا	١٤,١	١٨٥	١١٢٠	٢,٩	٠,٩	٧,٩	١٤,٦	١٦		٦٨	٤٤	٣٦
الأردن	٤,٢	٨٩	١٥١٠	--	-٤,٥	--	--			٧٠	٢١	١٣
تونس	٩	١٦٤	١٨٢٠	٣,٢	١,٩	٦,٧	٧,٤	٦		٦٩	٤٥	٣٣
لبنان	٤	١٠	٢٦٦٠	--		--	--			٦٨	١٠	٨
اليمن	١٥,٣	٥٢٨	٢٦٠	--		--	--			٥٣	٧٤	٦٢
الكويت	١,٧	١٨	١٧٣٩٠	-٤	١.١	١٥,٩	-٢,٧	-٠,٥		٧٦	٢٥	٢١
المملكة العربية السعودية	١٩	٢,١٥٠	٧٠٤٠	٢,٦	-١,٩	١٧,٩	-٤,٢	٢,٨		٧٠	٥٠	٣٧
العراق	٢٠,١	٤٣٨	--	--		--	--			٦٥	٥١	٤٠
ليبيا	٥,٤	١,٧٦٠	--	-٣		١٥,٤	٠.٢			٦٥	٥٠	٣٦
عمان	٢.٢	٢١٢	٤٨٢٠	٦,٤	٠,٣	١٩,٩	--	-٠,٢		٧٠	--	--
الإمارات العربية المتحدة	٢,٥	٨٤	١٧٤٠٠	--	-٢,٨	--	١.١			٧٥	٢٠	٢١
إسرائيل	٥.٥	٢١	١٦٤٩٠	٢,٦	٢,٥	٢٥,٢	١٠١,٤	١٧,١		٧٧	--	--
جمهورية كوريا	٤٤,٩	٩٩	٩٧٠٠	٧,١	٧.٧	١٨,٤	٥,١	٦,٧		٧٢	اقل من ٥	اقل من ٥
تركيا	٦١,١	٧٧٩	٢٧٨٠	٢,٦	٢.٢	٢٠,٨	٤٣,٢	٦٤,٦		٦٧	٢٨	١٨

الجدول ٢- التزايد والتطلعات السكانية وفقاً للمنطقة

	المعدل السنوي للتزايد السكاني (نسبة مئوية)			عدد السكان (بالملايين)			بنية العمر لدى السكان			
							٠ -١٤ سنة		١٥-٦٤ سنة	
	١٩٦٥-٨٠	١٩٨٠-٩٠	١٩٨٩-٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥	١٩٩٠	٢٠٢٥	١٩٩٠	٢٠٢٥
دخل منخفض ومتوسط	٢,٣	٢	١,٩	٤,١٤٦	٤,٩٨١	٧,٠٣٢	٣٥,٣	٢٦,٥	٥٩,٧	٦٥,٤
إفريقيا التحصحراوية	٢,٧	٣,١	٣	٤٩٥	٦٦٨	١,٢٢٩	٤٦,٤	٣٦,٩	٥٠,٨	٥٩,٨
شرق آسيا والهادئ	٢.٢	١,٦	١,٤	١,٥٧٧	١,٨١٨	٢,٢٧٦	٢٩,٢	٢١,٦	٦٤,٣	٦٧
جنوب أسيا	٢,٤	٢.٢	١,٨	١,١٤٨	١.٣٧٧	١,٨٩٦	٣٨,٢	٢٥	٥٧,٧	٦٨
أوروبا	١.١	٠,١	٠,٨	٢٠٠	٢١٧	٢٥٢	٢٦,٣	٢٠,٤	٦٤,٦	٦٤,٤
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢,٨	٣,١	٢,٩	٢٥٦	٢٤١	٦١٥	٤٣,٣	٣٤,١	٥٣,٤	٦١,١
أميركا اللاتينية الدول الكاريبية	٢,٥	٢,١	١,٨	٤٣٣	٥١٥	٦٩٩	٣٦,٢	٢٣,٤	٥٩,٣	٦٧,٢
اقتصاديات أخرى	١	٠,٩	٠,٧	٣٢١	٣٤٥	٣٥٥	٢٥,٢	٢٠,٢	٦٣,٤	٦٣,١
غارقة في ديون طائلة	٢,٤	٢,١	١,٨	٤٥٥	٥٤٦	٧٥٧	٣٦,٢	٢٤,٣	٥٨,٩	٦٦,٥

المصدر: تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢.

الجدول ٣- الصحة والتغذية وفقاً للمنطقة

	الأشخاص لكل طبيب			الأشخاص لكل ممرضة			معدل الوفاة لدى الأطفال (لألف طفل حي)			الزاد اليومي من الوحدات الحرارية (للفرد الواحد)	
	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٩٣	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٩٣	١٩٦٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٦٥	١٩٨٩
دخل منخفض ومتوسط	٨١٧٠	٤٩٨٠		٥٠١٥	١٨٥٠		١١٧	٦٣	٦٠	٢١٠٨	٢٥٢٣
إفريقيا التحصحراوية	٣٣٣١٠	٢٦٦٧٠		٥٤٢٠	٢١٨٠		١٥٧	١٠٧	٩٢	٢٠٧٤	٢١٢٢
شرق آسيا والهادئ	٥٦٠٠	٢٣٩٠	١٠٦٣	٤١٣٠	١٥٣٠	١٤٩٠	٩٥	٣٤	٤٠	١٩٣٩	٢٦١٧
جنوب آسيا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
أوروبا	١٢٦٠	٧٠٠	٣٧١	٥١٠	٤٨٠	٢٦٠	٧١	٣٠	٢٦	٣٠٦٩	٣٤٣٣
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٧٧٤٠	٢٤١٠		٦١٦٠	١٨٠٠		١٥١	٧٩	٥٤	٢١٥٣	٣٠١١
أميركا اللاتينية الدول الكاريبية	٢٣٨٠	١٢٢٠	٩٧٠	٢١٠٠	١٠١٠		٩٤	٤٨	٣٧	٢٤٤٥	٢٧٢١
اقتصاديات أخرى	٥٠٠	٥٣٠	٥٢٢	٣٠٠	٢٩٠	٢١٦	٣٠	٢٣		٣١٢٥	٣٣٢٧
غارقة في ديون طائلة	٣١٤٠	١٢٥٠		٢٢٢٠	٩٢٠		٩٣	٥٠		٢٥٦٩	٢٨٨٣

المصدر: تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢؛ مؤشرات التنمية العالمية، ١٩٩٧.

الجدول ٤- التعليم وفقاً للمنطقة

	النسبة المئوية للمجموعات الملتحقة بالتعليم وفقاً للعمر									الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي (نسبة مئوية)		معدل التلاميذ / المعلمين في التعليم الابتدائي		الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي (نسبة مئوية)		معدل التلاميذ / المعلمين في التعليم الابتدائي			
	ابتدائي						ثانوي					ثالث (المجموع)							
	المجموع			إناث			المجموع			إناث									
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٧٥	١٩٨٩	١٩٩٥	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٩٣
دخل منخفض ومتوسط	٧٨	١٠٥	١٠٥	٦٢	٩٧	٩٩	٢٢	٤٣	٣٩	١٤	٣٧	٤٩	٣	٨		--	٨٩	٩٩	٣٧	٣٥	٢٨
افريقيا التصحراوية	٤١	٦٩	٧٢	٣١	٦١	٦٥	٤	١٨	٢٤	٢	١٤	٢٠	٠	٢		--	٤٧		٤٣	٤٠	٣٦
شرق آسيا والهادئ	٨٨	١٢٩	١١٧	--	١٢٤	١١٦	--	٤٦	٥٥	١٦	٤٢	٥١	١	٥	٥	--	١٠٠	٩٩	٣٣	٢٣	٢٣
جنوب آسيا	٦٨	٩٠	٩٨	٥٢	٧٥	٨٧	٢٤	٣٨		١٢	٢٧	٣٥	٤	--		--	--		٤٣	٥٧	
أوروبا	١٠٢	١٠٢	٩٧	٩٧	١٠٠	٩٧	٤٥	٧٣	٨٦	٤١	٧٠	٩٠	١١	١٧	٣٢	--	٩٠	٩٦	٣١	٢٢	١٧
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٦١	٩٠	٩٧	٤٣	٨٢	٩١	١٧	٥٣	٥٩	٩	٤٥	٥١	٣	١٢	١٤	--	٨٥		٣٨	٢٥	٢٤
أميركا اللاتينية الدول الكاريبية	٩٩	١٠٧	١١٠	٩٧	١٠٧		٢٠	٥٠	٥١	١٩	٥٥		٤	١٨	١٥	--	٨٧	٩١	٣٤	٢٧	٢٤
اقتصاديات أخرى	١٠٤	١٠٥	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٣	٧٠	٩٦	٩٧	٧٧	٩٤	٩٨	٢٩	٢٥	٥٥	--	٩٥	٩٨	١٢	١٠	
غارقة في ديون طائلة	٩٦	١٠٥		٩٢	١٠٠		٢٥	٥٢		٢٤	٥٤		٦	١٨		٧٩	٨٨		٣٣	٢٥	

المصدر: تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢، ١٩٩٧، ١٩٩٨/٩٩؛ مؤشرات التنمية العالمية، ١٩٩٧.

الجدول ٤-١ - معدل سنوات التعليم وفقاً للمنطقة، ١٩٨٥

شرق آسيا والهادئ (باستثناء الصين)	٦,٩
أميركا اللاتينية الدول الكاريبية	٦,٢
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٥,٤
جنوب آسيا	٤,٥
إفريقيا التحصحراوية	٤
الصين	٥,٧

المصدر : بارو ولي ١٩٩٣؛ هيرو، سوانسون ودوبي ١٩٩٣؛ منظمة العمل الدولية ١٩٨٦ وملحقاتها.

الجدول ٤-٢ - معدل سنوات التعليم في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

البلد	١٩٦٠	١٩٩٠	١٩٩٥
الجزائر	١,٧٤	٥,٠٦	٦,٣٧
البحرين	--	٥,٨١	٦,٢٣
مصر	٢,٧٥	*٤,٩٤	--
العراق	٠,٩٢	٥,١٧	٥,٩
الأردن	١,٥٦	*٦,٥٦	--
الكويت	--	٥,٩٥	٧,٠٥
المغرب	٠,٣٨	*٢,٤٨	--
سوريا	٢,١٧	٥,٨٦	٦,٦٦
تونس	١,٣٢	٣,٥٨	٤,٢٢

المصدر: اهوجا وفيلمر ١٩٩٥؛ دوبي وكينغ ١٩٩٤.

* : أرقام من العام ١٩٨٧.

الجدول ٥- بنية الإنتاج وفقاً للبلد

	الناتج الداخلي الإجمالي بملايين الدولارات			توزيع الناتج الداخلي الإجمالي (نسبة مئوية)								
				الزراعة			الصناعة			التصنيع			الخدمات وسواها		
	١٩٦٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٦٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٦٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٦٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٦٥	١٩٩٠	١٩٩٥
مصر	٤٥٥٠	٣٣٢١٠	٤٧٣٤٩	٢٩	١٧	٢٠	٢٧	٢٩	٢١	--	١٦	١٥	٤٥	٥٣	٥٩
السودان	١٣٣٠	--		٥٤	--		٩	--		٤	--		٣٧	--	
المغرب	٢٩٥٠	٢٥٢٢٠	٣٢٤١٢	٢٣	١٦	١٤	٢٨	٣٣	٣٣	١٦	١٨	١٩	٤٩	٥١	٥٣
سوريا	١٤٧٠	١٤٧٣٠	١٦٧٨٣	٢٩	٢٨		٢٢	٢٢		--	--		٤٩	٥٠	
الأردن	--	٣٣٣٠	٦١٠٥	--	٨	٨	--	٢٦	٢٧	--	١٢	١٤	--	٦٦	٦٥
تونس	٨٨٠	١١٠٨٠	١٨٠٣٥	٢٢	١٦	١٢	٢٤	٣٢	٢٩	٩	١٧	١٩	٥٤	٥٢	٥٩
لبنان	١١٥٠	--	١١١٤٣	١٢	--	٧	٢١	--	٢٤	--	--	١٠	٦٧	--	٦٩
جمهورية اليمن	--	٦٦٩٠	٤٧٩٠	--	٢٠	٢٢	--	٢٨	٢٧	--	٨	١٤	--	٤٧	٥١
الكويت	٢١٠٠	٢٣٥٤٠	٢٦٦٥٠	٠	١	٠	٧٠	٥٦	٥٣	٣	٩	١١	٢٩	٤٣	٤٦
المملكة العربية السعودية	٢٣٠٠	٨٠٨٩٠	١٢٥٥٠١	٨	٨		٦٠	٤٥		٩	٩		٣١	٤٨	
العراق	٢٤٣٠	--		١٨	--		٤٦	--		٨	--		٣٦	--	
ليبيا	١٥٠٠	--		٥	--		٦٣	--		٣	--		٣٣	--	
عمان	٦٠	٧٧٠٠	١٢١٠٢	٦١	٣		٢٣	٨٠		٠	٤		١٦	١٨	
الإمارات العربية المتحدة	--	٢٨٢٧٠	٣٩١٠٧	--	٢	٢	--	٥٥	٥٧	--	٩	٨	--	٤٣	٤٠
إسرائيل	٣٥٩٠	٥٣٢٠٠	٩١١٦٥	--	--		--	--		--	--		--	--	
جمهورية كوريا	٣٠٠٠	٢٣٦٤٠٠	٤٥٥٤٧٦	٣٨	٩	٧	٢٥	٤٥	٤٣	١٨	٣١	٢٧	٣٧	٤٦	٥٠
تركيا	٧٦٦٠	٩٦٥٠٠	١٦٤٧٨٩	٣٤	١٨	١٦	٢٥	٣٣	٣١	١٦	٢٤	٢١	٤١	٤٩	٥٣

المصدر: تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢، ١٩٩٧.

الجدول ٦- بنية التصنيع وفقاً للمنطقة

	القيمة المضافة في التصنيع (بملايين الدولارات)		
	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٩٤
دخل منخفض ومتوسط	١١٢٥٥٠	٨١٥٠٠٣	٩٦٣٦٤٢
إفريقيا التحصحراوية	٣٠١٣	--	٤٠٩٢٥
شرق آسيا والهادئ	٣٤٥٨٢	٢٧٤٦٨٠	٣٤١٨٨١
جنوب آسيا	١٠٥٤٥	٥٤٧٨٨	٦١٣٥٥
أوروبا	--	--	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٤٨١٣	٣٨٨٥٨	٥٢٦٩٩
أميركا اللاتينية الدول الكاريبية	٣٥٨١٧	٢٥٨٢٧١	٢٥٨٢٧١
اقتصاديات أخرى	--	--	

المصدر: تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢؛ مؤشرات التنمية العالمية، ١٩٩٧.

الجدول ٧- بنية التصنيع وفقاً للبلد

	توزيع القيمة المضافة للتصنيع (نسبة مئوية)																	
	القيمة المضافة في التصنيع (بملايين الدولارات)			مأكولات ومشروبات وتبغ			نسيج وملابس			معدات نقل وآلات			كيميائيات			سواها		
	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٩٤	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٩٤	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٩٤	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٩٤	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٩٤	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٩٤
مصر	--	--	٥٧٨٢	١٧	٣١	٢١	٣٥	١٦	١٣	٩	٩	١٣	١٢	٨	١٣	٢٧	٣٥	٤٠
السودان	١٤٠	--	٥٢١	٣٩	--		٢٤	--		٣	--		٥	--		١٩	--	--
المغرب	٦٤١	٣٩٣٢	٥٣٤٣	--	--		--	--		--	--		--	--		--	--	--
سوريا	--	--		٣٧	٣٢	٢٥	٤٠	٢٢	٣١	٣	٥		٢	٥		٢٠	٣٦	٤٤
الأردن	--	٤٤٣	٦٥١	٢١	٢٢	٢٧	١٤	٤	٦	٧	٢	٤	٦	١١	١٦	٥٢	٦١	٤٨
تونس	١٢١	١٤٦٠	٢٨٦٣	٢٩	١٧	١٩	١٨	٢١	٢٢	٤	٥	٦	١٣	٩	٥	٣٦	٤٩	٤٦
لبنان	--	--	٨٥٠	٢٧	--		١٩	--		١	--		٣	--		٤٩	--	--
جمهورية اليمن	--	٦٠١	٦٠٦	٢٠	--		٥٠	--		--	--		١	--		٢٨	--	--
الكويت	١٢٠	٢٠٣٢	٢٦١٦	٥	--	٨	٤	--	٧	١	--	٧	٤	--	٢	٨٦	--	٧٦
المملكة العربية السعودية	٣٧٢	٧٢٩٢	٧٧٤٠	--	--		--	--		--	--		--	--		--	--	--
العراق	٣٢٥	--		٢٦	--	١٣	١٤	--		٧	--	٨	٣	--	١١	٥٠	--	٦٠
ليبيا	٨١	--		٦٤	--		٥	--		٠	--		١٢	--		٢٠	--	--
عُمان	٠	٣١٩	٤٩٥	--	--		--	--		--	--		--	--		--	--	--
الإمارات العربية المتحدة	--	٢٥٠٧	٢٩٦٧	--	--		--	--		--	--		--	--		--	--	--
إسرائيل	--	--		١٥	١٦		١٤	٨		٢٣	٢٨		٧	١٠		٤١	٣٨	٣٨
جمهورية كوريا	١٨٨٠	٦٦٢١٥	١٠٢٠٤٩	٢٦	١٢	١٠	١٧	١٤	١٢	١١	٣٠	٣٤	١١	٩	٩	٣٦	٣٦	٣٦
تركيا	١٩٣٠	١٨٠٣٠	٢٤٠٧٦	٢٦	١٧	١٧	١٥	١٥	١٣	٨	١٤	٢٠	٧	١٤	٩	٤٥	٤١	٤١

المصدر: تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢؛ مؤشرات التنمية العالمية، ١٩٩٧.

الجدول ٧ – ١ – نمو الإنتاج وفقاً للبلد

	المعدل الوسطي للنمو السنوي (نسبة مئوية)												
	الناتج الداخلي الإجمالي			الزراعة			الصناعة			التصنيع		الخدمات وسواها		
	١٩٨٠/ ١٩٦٥	١٩٩٠/ ١٩٨٠	١٩٩٥/ ١٩٩٠	١٩٨٠/ ١٩٦٥	١٩٩٠/ ١٩٨٠	١٩٩٥/ ١٩٩٠	١٩٨٠/ ١٩٦٥	١٩٩٠/ ١٩٨٠	١٩٩٥/ ١٩٩٠	١٩٨٠/ ١٩٦٥	١٩٩٠/ ١٩٨٠	١٩٨٠/ ١٩٦٥	١٩٩٠/ ١٩٨٠	١٩٩٥/ ١٩٩٠
مصر	٧,٣	٥	١,٣	٢,٧	٢,٥	٢,١	٦,٩	٤,٣	٠,٤	--	--	١٣,٧	٦,٧	١,٥
السودان	٣,٨	--	٦,٨	٢,٩	--		٣,١	--		--	--	٤,٩	--	
المغرب	٥,٧	٤	١,٢	١,٤	١,٤	-٥,٦	١,١	٠,٣	٠,٣	--	--	٧,١	٤,١	٣,٤
سوريا	٩,١	٢,١	٧,٤	٥,٩	-٠,٦		١٢	٦,٨		--	--	١٠,٥	١,٦	
الأردن	--	--	٨,٢	--	--	١٠,٢	--	--	٧,٩	--	--	--	--	٦,٢
تونس	٦,٥	٣,٦	٣,٩	٥.٥	٢,٣	-٢,١	٧,٤	٢,٦	٤	٦	٩,٩	٦,٤	٤,٥	٥,٦
لبنان	--	--		--	--		--	--		--	--	--	--	
جمهورية اليمن	--	--		--	--		--	--		--	--	--	--	
الكويت	١,٦	٠,٧	٢.٢	--	١٨,٨		--	١		-٠,٢	--	--	٠,٦	
المملكة العربية السعودية	١٠,٦	-١,٨	١,٧	٤,١	١٤,٦		١١,٦	-٤.٤		٨.٨	٨,١	٩,٨	-٠,٠٣	
العراق	--	--		--	--		--	--		--	--	--	--	
ليبيا	٤,٢	--		١٠,٧	--		١,٢	--		--	١٣,٧	١٥,٥	--	
عُمان	١٣	١٢,٨	٦	--	٥,١		--	١٣,٧		٢٧	--	--	١٠,٥	
الإمارات العربية المتحدة	--	-٤,٥		--	٩,٣		--	-٨,٧		٢,٧	--	--	٣,٧	
إسرائيل	٦,٨	٣,٢	٦,٤	--	--		--	--		--	--	--	--	
جمهورية كوريا	٩,٩	٩,٧	٧,٢	٣	٢,٨	١,٣	١٦,٤	١٢,٢	٧,٣	١٢,٧	١٨,٧	٩,٦	٩,٢	٧,٩
تركيا	٦,٢	٥,١	٣,٢	٣,٢	٣	٠,٩	٧,٢	٦,٢	٤,٢	٧,٢	٧,٥	٧,٦	٥,٢	٣,٣

المصدر: تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢؛ مؤشرات التنمية العالمية، ١٩٩٧.

الجدول ٨ - بنية الطلب وفقاً للبلد

	توزيع الناتج الداخلي الإجمالي (نسبة مئوية)					
	الاستثمار الداخلي الإجمالي		الادخار الداخلي الإجمالي		صادرات السلع والخدمات غير المشتملة على عناصر	
	١٩٦٥	١٩٩٤	١٩٦٥	١٩٩٤	١٩٦٥	١٩٩٠
مصر	١٨	١٧	١٤	٦	١٨	٢١
السودان	١٠	--	٩	--	١٥	--
المغرب	١٠	٢١	١٢	١٣	١٨	٢٧
سوريا	١٠	١٤*	١٠	١٤*	١٧	٢٧*
الأردن	--	٢٦	--	٣	--	٤٩
تونس	٢٨	٢٤	١٤	٢٠	١٩	٤٠
لبنان	٢٢	٢٩	٩	-٢٢	٣٦	٤٦
جمهورية اليمن	--	١٢	--	١٠	--	٤٣
الكويت	١٦	١٢	٦٠	١٨	٦٨	٥٥
المملكة العربية السعودية	١٤	٢٠	٤٨	٣٠	٦٠	٤٠
العراق	١٦	--	٣١	--	٣٨	--
ليبيا	٢٩	--	٥٠	--	٥٣	--
عُمان	--	١٧	--	٢٧	--	٤٩
الإمارات العربية المتحدة	--	٢٧	--	٢٧	--	٧٠
إسرائيل	٢٩	٢٤	١٥	١٣	١٩	٢٩
جمهورية كوريا	١٥	٣٧	٨	٣٦	٩	٣٣
تركيا	١٥	٢٥	١٣	٢٠	٦	٢٠

المصدر: تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢؛ مؤشرات التنمية العالمية، ١٩٩٧.

* أرقام من العام ١٩٩٠.

الجدول ٩- نمو التبادل التجاري بالسلع وفقاً للمنطقة

	التبادل التجاري بالسلع (بملايين الدولارات)		المعدل الوسطي للنمو السنوي (نسبة مئوية)						معدلات التبادل التجاري (١٠٠ = ١٩٨٧)		
	الصادرات	الواردات	الصادرات			الواردات					
	١٩٩٠	١٩٩٠	٨٠-١٩٦٥	٩٠-١٩٨٠	٩٥-١٩٩٠	٨٠-١٩٦٥	٩٠-١٩٨٠	٩٥-١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
دخل منخفض ومتوسط	٦٣٢٣٠٤	٦٣٠٣٢٨	٤,١	٤,١	٨,٨	٥,٨	١,٤	١١,٤	١٠٦	١٠٠	١١٤
إفريقيا التحصحراوية	٣٤٠٥٦	٣٢٣٧٧	٦,١	٠,٢	٠,٩	٥,٦	-٤,٣	٥	١١٠	١٠٠	٨٨
شرق آسيا والهادئ	٢١٧٠٣٠	٢٢٤٠٢١	٨,٥	٩,٨	١٧,٨	٧,١	٨	١٧,٩	١٠٦	١٠٣	
جنوب آسيا	٢٧٦٩٩	٣٨٢١٧	١,٨	٦,٨	١٠,٧	٠,٦	٤,١	٨,٨	١٠١	٩٥	١٨٥
أوروبا	٩٤٠٨٢	١٢٦٤٩٣	--	--		--	--		٩٤	١٠٣	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١١٢٦٤٤	٨٩٨٤٢	٥,٧	-١,١	-٤	١٢,٨	-٤,٧	٠,٦	١٣٠	٩٦	١١٩
أميركا اللاتينية الدول الكاريبية	١٢٣١٨١	١٠١١١٩	-١	٣	٩,١	٤,١	-٢,١	١٤,٣	١١١	١١٠	١٢٠
اقتصاديات أخرى	--	--	--	--		--	--		--	--	--
غارقة في ديون طائلة	١٣٥٨٥٦	٩٩٧٢١	-٠,٥	٣,٤		٦.٦	-٢,١		١١٨	١٠١	

المصدر: تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢؛ مؤشرات التنمية العالمية، ١٩٩٧.

الجدول ١٠ - بنية صادرات السلع وفقاً للمنطقة

	الحصة المئوية لصادرات السلع									
	المحروقات والمواد غير العضوية والمعادن		السلع الأولية الأخرى		الآلات ومعدات النقل		المواد المصنّعة أخرى		الأنسجة والألبسة	
	١٩٦٥	١٩٩٠	١٩٦٥	١٩٩٠	١٩٦٥	١٩٩٠	١٩٦٥	١٩٩٠	١٩٦٥	١٩٩٠
دخل منخفض ومتوسط	٣٣	٣١	٤٢	٢٠	٩	١٥	١٧	٣٥	٧	١٢
إفريقيا التحصحراوية	٢٣	٦٣	٧٠	٢٩	٠	١	٧	٧	٠	١
شرق آسيا والهادئ	٢١	١٣	٤٨	١٨	٥	٢٢	٢٧	٤٧	١٣	١٩
جنوب آسيا	٦	٦	٥٧	٢٤	١	٥	٣٦	٦٥	٢٩	٣٣
أوروبا	١٠	٩	٢١	١٦	٣٣	٢٧	٣٢	٤٧	٨	١٦
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٧٤	٧٥	٢٤	١٢	١	١	٤	١٥	٣	٤
أميركا اللاتينية الدول الكاريبية	٤٥	٣٨	٤٨	٢٩	١	١١	٦	٢١	١	٣
اقتصاديات أخرى	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
غارقة في ديون طائلة	٣٩	٤٢	٤٢	٢٢	٨	١٤	٩	٢٢	٢	٤

المصدر: تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢.

الجدول ١١- مجموع الدين الخارجي وفقاً للبلد

	الدين الطويل الأجل (بملايين الدولارات)						استعمال اعتمادات صندوق النقد الدولي (بملايين الدولارات)			الدين القصير الأجل (بملايين الدولارات)			مجموع الدين الخارجي (بملايين الدولارات)		
	العام والمضمون من قبل الدولة			الخاص وغير المضمون											
	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٥
مصر	١٥١٧	٣٤٢٤٢	٣١٣٢٥	٠	١٠٠٠	٣١٣	٤٩	١٢٥	١٠٣	--	٤٥١٨	٢٤٧٨	--	٣٩٨٨٥	٣٤١١٦
السودان	٢٩٨	٩١٥٦	٩٧٧٩	٠	٤٩٦	٤٩٦	٣١	٩٥٦	٠	--	٤٧٧٥	٧٣٤٨	--	١٥٣٨٣	١٧٦٢٣
[illegible]	٧١٢	٢٢٠٩٧	٢١٣٤٧	١٥	٢٠٠	٣٣١	٢٨	٧٥٠	٥٢	--	٤٧٧	٤٦٩	--	٢٣٥٢٤	٢٢١٤٧
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
سوريا	٢٣٣	١٤٩٥٩	١٦٧٥٧	٠	٠	٠	١٠	٠	٠	--	١٤٨٦	٤٥٦١	--	١١٤٤١	[illegible]
الأردن	١٢٠	٦٤٨٦	٦٩٠٤	٠	٠	٠	٠	٩٤	٢٥٢	--	١٠٩٧	١٠٤٠	--	٧٦٧٨	٧٩٤٤
تونس	٥٤١	٦٥٠٦	٨٨١٤	٠	٢١٨	١٩٣	١٣	١٧٦	٢٩٣	--	٦٣٤	٩٣١	--	٧٥٣٤	٩٩٣٨
لبنان	٦٤	٥٤٥	١٥٥٠	٠	٠	٥٠	٠	٠	٠	--	١٣٨٧	١٣٩٦	--	١٩٣٢	٢٩٩٦
جمهورية اليمن	٣١	٥٠٤٠	٥٥٢٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	--	١١٩٦	٦٨٤	--	٦٢٣٦	٦٢١٢
الكويت	١٨١٦	١٧٨١٤		١٧٥	٥٤٠٠		٠	٠		--	١٠٨٠٠		--	٣٤٠١٤	
المملكة العربية السعودية	--	--		--	--		--	--		--	--		--	--	--
العراق	--	--		--	--		--	--		--	--		--	--	--
ليبيا	--	--		--	--		--	--		--	--		--	--	--
عمان	--	٢٢٠٥	٢٥٦٣	٠	٠	٣	٠	٠	٠	--	٢٧٩	٥٤١	--	٢٤٨٤	٣١٠٧
الإمارات العربية المتحدة															
إسرائيل															
جمهورية كوريا	١٨١٦	١٧٨١٤		١٧٥	٥٤٠٠		٠	٠		--	١٠٨٠٠		--	٣٤٠١٤	
تركيا	١٨٤٦	٣٨٥٩٥	٥٠١٢٨	٤٢	١٠٥٤	٧٠٧٩	٧٤	٠	٦٨٤	--	٩٥٠٠	١٦٣٨٥	--	٤٩١٤٩	٧٣٥٩٢

المصدر: تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢؛ مؤشرات التنمية العالمية، ١٩٩٧.

الجدول ١٢- مؤشرات خدمة الدين

	مجموع الدين الخارجي كنسبة من:						مجموع خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات			مدفوعات الفائدة كنسبة من صادرات السلع والخدمات	
	صادرات السلع والخدمات			الناتج القومي الإجمالي							
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠
الدخل المنخفض والمتوسط	١٢٧	١٧١,٣	١٥١,٤	٢٦,٢	٤٠,٢	٣٩,٦	٢٠,٥	١٩,٤		١٠,٥	٨,٥
إفريقيا التحصحراوية	٩٦,٨	٣٢٤,٣	٢٤١,٧	٢٨,٥	١٠٩,٤	٨١,٣	١٠,٩	١٩,٣	١٤,٥	٥,٧	٨,٩
شرق آسيا والهادئ	٨٨,٨	٩١,١	٩٨,٣	١٦,٨	٢٦,٩	٣٢,٩	١٣,٥	١٤,٦	١٢,٨	٧.٧	٥,٨
جنوب آسيا	١٦٢,٩	٢٨١,٥	٢١٨,٧	١٧,٣	٣٠,٧	٣٠,٥	١٢,٢	٢٥,٩	٢٤,٦	٥,٢	١٣,١
أوروبا	٩٠,٦	١٢٥,٧	١٣٠,٧	٢٣,٨	٤١	٣٩,٩	١٥,٩	١٦,٩	١٣,٨	٧,١	٦,٨
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١١٤,٩	١٨٠,٣	١٣٣,٤	٣١,١	٥٢,٦	٣٧,٣	١٦,٤	٢٤,٤	١٤,٩	٧,٤	٨,١
أميركا اللاتينية الدول الكاريبية	١٩٦,٨	٢٥٧,٤	٢١٢	٣٥,٢	٤١,٦	٤١	٣٧,٣	٢٥	٢٦,٢	١٩,٧	١٣,٣
اقتصاديات أخرى	--	--		--	--		--	--		--	--
غارقة في ديون طائلة	١٨٠,٧	٢٧٣,٨		٣٤,٤	٤٦,٤		٣٥,١	٢٥,٣		١٧,٧	١١,٨

المصدر: تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢.

الجدول ١٣- شروط الاقتراض الخارجي العام وفقاً للمنطقة

	التزامات (بملايين الدولارات)		معدل الفائدة الوسطي (نسبة مئوية)		فترة الاستحقاق الوسطية (بالسنوات)		فترة السماح الوسطية (بالسنوات)		قروض عامة مع معدلات فائدة متغيرة، كنسبة من الدين العام	
	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠
الدخل المنخفض والمتوسط	١٢١٢٣	٩٢٦٧٧	٥	٦.٨	٢١	١٨	٦	٥	١,٧	٣٧,٨
إفريقيا التحصحراوية	١٨٩٠	٩٥٧٧	٣,٦	٣,٩	٢٦	٢٦	٨	٧	٠,٩	١٨,٢
شرق آسيا الهادئ	١٦٨٩	٢٥٥٨١	٥	٦,٨	٢٣	١٩	٦	٦	٠,٥	٣٣,١
جنوب آسيا	٢٠٥٢	١٢٢٢٣	٢,٧	٤.٤	٣٢	٢٦	١٠	٨	٠	١٢,٩
أوروبا	٧٥٥	١٤٣٦٦	٤,٦	٨,٧	١٩	١٢	٥	٥	١,٥	٥١,٢
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١٣٦٦	١١٤٢٩	٤,٣	٧,٧	١٧	١٣	٥	٤	٠,٦	٢٤,١
أميركا اللاتينية والدول الكاريبية	٤٣٧٢	١٩٥٠١	٧	٨	١٤	١٥	٤	٥	٤	٥٥,٩
اقتصاديات أخرى	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
غارقة في ديون طائلة	٣٩١٠	٢٦٣٥٤	٦,٩	٨	١٤	١٣	٣	٤	٥	٥٥,٢

المصدر: تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢.